

*** بسم الله الرحمن الرحيم ***

نحو جهاز مصرفى تنمى

د. محمود الطنطاوى البراز

قسم الاقتصاد - كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية

من المسلم به أن دعم التنمية الاقتصادية يعتمد بشكل رئيسى على مدى قدرة الاقتصاد القومى على تدبير وتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج الاستثمارية. وبمطالعة المراكز المالية للاجهزة المصرفية فى مصر وبلدان نامية أخرى عديدة ، يتبين أن قدرا هائلا من مدخرات القطاع العائلى وقطاع الأعمال والقطاع الحكومى قد مرت بالقنوات المصرفية، وأن الاجهزة المصرفية قد سيطرت على أرصدة نقدية هائلة تفوق فى كثير من الأحيان الاحتياجات التمويلية القومية وتدحض الادعاء بقصور الموارد المحلية .

وهكذا كان بمقدور الجهاز المصرفى أن يصبح مصفرا جوهريا من عناصر تعبئة المدخرات وتمويل التنمية الاقتصادية وتعظيم التراكم الرأسمالى وتحقيق الانتعاش .. ولهذه الأغراض تم منذ منتصف السبعينات فى الاقتصاد المصرى اتخاذ عدة اجراءات هامة ، من بينها :

• اشتراك البنك المركزى فى اعداد ومتابعة الميزانية النقدية والتأكد على حقه فى رقابة البنوك العاملة فى مصر .

• تحرير أداء البنوك من العديد من القيود الفنية والادارية وخاصة رفع حظر التمويل الاستثمارى للمشروعات الذى كان سائدا فى فترة الستينات

• تحرير حيازة النقد الأجنبى وتخفيف قيود الرقابة النقدية

• تطوير سياسة أسعار الفائدة من خلال تبنى الرفع التدريجى لاسعار الفائدة وتيسير الائتمان الانتاجى والتميز بين آجال الودائع والقروض

• ثم تحرير أسعار الفائدة منذ مطلع عام 1991

• تحرير الاقتصاد القومى فى مجموعه وفتح آفاق الاستثمار ..

ولكن على الرغم من الطاقات المصرفية الهائلة والتدابير التحريرية لم يمارس الجهاز المصرفى المصرى وظيفته التنموية حيث أدار موارده بكيفية ريعية غير منتجة وأخفق فى توجيه طاقاته وموارده نحو استثمارات منتجة من زاوية الاحتياجات الحقيقية للاقتصاد القومى فى الزمن الطويل. وهذا ما سنتحقق منه فى القسم الأول الذى ينشغل أساسا بتحليل وتقييم الاداء المصرفى المصرى خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٩٠. ثم نسمى خلال القسم الثانى من البحث لدراسة كيفية تطوير الاداء المصرفى فى خدمة تنمية الاقتصاد المصرى. ويبحث القسم الثالث حدود وضمانات التوسع الاستثمارى من خلال البنوك .

١ - جهاز مصرفى ريعى (١٩٧٥ - ١٩٩٠)

تؤكد البيانات المتاحة أن بنوك الايداع بالبلدان النامية قد حازت (فى عام ١٩٨٥) حصة من مجموع الاصول المالية تقدر بنحو ٤٨٪، وهى أكبر من حصة بنوك الايداع فى البلدان الصناعية، والتي لم تبلغ سوى ٢٧٪ (١). وبالنسبة للاقتصاد المصرى ، يكشف تحليل المراكز المالية وأرصدة الودائع وحجم العمالة .. عن قوة مالية وفنية وبشرية هائلة تمتع بها الجهاز المصرفى المصرى منذ منتصف السبعينات ، من أهم مظاهرها (٢) :

• لقد قفز إجمالي المراكز المالية للجهاز المصرفى المصرى ، مقهرا بمليارات الجنيهات المصرية ، من ٨ فى ديسمبر ١٩٧٦ الى ١٨٩ فى يونيو ١٩٨٠ و ٢٤٢ فى مارس ١٩٩٠ بمتوسط معدل نمو سنوى مركب ٢٣٪ خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٠ .

• كما ارتفعت أرصدة الودائع لدى الجهاز المصرفى المصرى ، مقدره بمليارات الجنيهات المصرية ، من ٢٢ فى ديسمبر ١٩٧٦ الى ٧ فى يونيو ١٩٨٠ و ٢٤ فى مارس ١٩٩٠ بمتوسط معدل نمو سنوى مركب ٢٧٪ ما بين السنوات ١٩٧٦ و ١٩٩٠ (كما تؤكد بيانات الجدول رقم ١) .

• هذا فضلا عن الانتشار الالىمى الكبير للوحدات المصرفية ، حيث فى نهاية يونيو ١٩٩٠ أصبح الجهاز المصرفى المصرى يمارس نشاطه من خلال ٩٨ بنكا يبلغ عدد فروعها فى أنحاء مصر ما يجاوز الألف فرعا بالإضافة الى بنوك القرى والتي يبلغ عددها ٧٨٤ بنكا تابعة للبنوك الزراعية (٣) .

كما أنشأ العديد من البنوك أجهزة فنية ومراكزا لدراسات الجدوى الاقتصادية واجهزة لأمناء الاستثمار لبحث فرص الاستثمار وتأسيس المشروعات.

ولكن على الرغم من تلك الطاقات الهائلة، لقد اختار الجهاز المصرفي المصري فعليا الطريق الربحي السهل والاحوط : مركزا جهوده خلال الخمس عشر سنة الماضية على تجميع المدخرات وتوظيف الجانب الاعظم من موارده في المجالات غير الانتاجية أو في الخارج ، كما احتفظ بالجانب الاخر غير موظف على الاطلاق. وهكذا أدار الجهاز المصرفي المصري موارده بكيفية ريعية لا تختلف على الاطلاق عن كيفية توظيف الافراد لمدخراتهم ، وفيما يلي عرض لأهم الجوانب الربعية والسلبية في الاداء المصرفي المصري خلال الحقبة ١٩٢٥ - ١٩٩٠.

١/١ - فعف الاستثمارات المصرفية طويلة الأجل

على الرغم من تعاظم أحجام وتدفقات الموارد المصرفية والودائع الادخارية ولاجل وللتوفير ، الا أن اسلوب ادارة تلك الموارد قد تجاهل الى حد مؤسف الاستثمارات طويلة الأجل الممثلة للدعامة الاساسية في بناء وتوسيع القاعدة الانتاجية. فتحليل التطورات الائتمانية المصرفية يؤكد بما لا يدع مجالا للشك توافع الاستثمارات المصرفية طويلة الاجل وانخراط وحدات الجهاز المصرفي في عمليات التمويل الجارى. فمن واقع بيانات الجدول رقم (٢) يبدو بوضوح تام أن اجمالى استثمارات البنوك فى الاوراق المالية والاستثمارات الأخرى ، وان كان قد شهد تحسنا فى السنوات الاخيرة (٤) الا أنه ظل خلال الثمانينات أدنى من مر ٧ ٪ فى المتوسط من اجمالى المراكز المالية وأدنى من ١٤ ٪ من اجمالى أرصدة الودائع أو من اجمالى أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية ومحفظة الاوراق المالية لدى البنوك (٥) وتعد تلك النسب ضعيفة للغاية بالنظر الى :

• امكانيات البنوك المصرية وفوائض السيولة العالية لديها فى وقت شهد تنامى الودائع الادخارية ولاجل وللتوفير بشكل كان يسمح للبنوك بالاشتراك المكثف فى استثمارات طويلة الأجل دون الاضرار باعتبارات الامان والسيولة لديها .

* تصاعد أرصدة توظيف الموارد المصرفية فى الخارج .

* تعاضد دور البنوك فى العالم ، سواء فى اطار الاقتصاديات المتقدمة أو فى اطار الاقتصاديات النامية ، فى توفير الائتمان طويل الأجل . فوفقا لبيانات البنك الدولى ، لقد بلغت نسبة الديون طويلة الأجل (مجموع سندات الحكومة وسندات وأسهم الشركات) كنسبة من مجموع أصول النظام المالى فى عام ١٩٨٥ ما يعادل ١٦ ٪ فى مجموعة البلدان النامية و ٣١ ٪ فى مجموعة البلدان المتقدمة ، فى المتوسط (٦) . بينما النسبة الموازية فى مصر لم تتجاوز ٧ ٪ .

٢/١ - مفهوم ضيق للاستثمار

من حيث طبيعة ونوعية الاستثمار وهى الأهم حقيقة ، يكشف تحليل الاستثمارات المصرفية عن مفهوم ضيق وغير منتج للاستثمار . فالمشاهد كاتجاه غالب ومتأصل أن الزيادات فى محفظة الاوراق المالية والاستثمارات من جانب الجهاز المصرفى المصرى لم تتحقق نتيجة لاضافات حقيقية الى الاستثمار القومى من خلال المساهمة فى مشروعات انتاجية جديدة . أو أية اضافات استثمارية من زاوية الاحتياجات الحقيقية للاقتصاد المصرى فى الزمن الطويل . وانما انصب الجانب الاعظم من أرصدة الاستثمارات المصرفية على شراء الاوراق الحكومية والاوراق المضمونة من الحكومة والاوراق ذات الفائدة الثابتة المضمونة ، ولم يذهب سوى قدر يسير الى المساهمات فى المشروعات ونسب القدر الاعظم من الزيادات فى محفظة الاوراق المالية والاستثمارات من جانب الجهاز المصرفى المصرى الى :

- * ارتفاع قيم الاستثمارات فى الاوراق المالية
- * زيادة ما لدى البنوك من أسهم العالم الخارجى
- * اعادة تقييم سندات التنمية بالدولار الأمريكى بسعر السوق المصرفية
- * زيادة مساهمات بنوك القطاع العام فى رؤوس اموال البنوك المنشأة
- وفقا لقوانين الاستثمار
- * شراء السندات الحكومية

فى يونيو ١٩٨٨ (على سبيل المثال) انعكس الجانب الأكبر من الزيادة (البالغة ٢٠ مليار جنيه) فى محفظة الاوراق المالية والاستثمارات لدى البنوك التجارية فيما تم تحويله من مديونية هيئة السلع التموينية الى

سندات على الخزنة العامة (١٩٤٣) مليون جنيه أى بنسبة ٧٧٤٪ من قيمة الزيادة) وفى زيادة الاستثمارات فى الأوراق المالية بالعملة الأجنبية (بمقدار ٥١٨ مليون جنيه أى بنسبة ٢٠٦٪ من قيمة الزيادة) نتيجة لاعادة تقييم سندات التنمية بالدولار الأمريكى بسعر السوق المصرفية والتي بلغت فروقها ٤٦٣٦ مليون جنيه، بالإضافة الى زيادة مساهمات بنوك القطاع العام فى رؤوس أموال البنوك التجارية المنشأة وفقا لاحكام قانون الاستثمار بمبلغ ٢٧ مليون جنيه وكذلك زيادة مالديها من أسهم العالم الخارجى بمبلغ ٢٣٤ مليون جنيه. كما توزعت الاستثمارات لدى بنوك الاستثمار والأعمال فى عام ٨٧ / ١٩٨٨ والبالغة نحو ٥٧٠ مليون جنيه ما بين اكتتابات فى أوراق العالم الخارجى (بمقدار ٢٣٨ مليون جنيه أى ما يعادل ٤١٨٪ من قيمة الاستثمارات) والاكتتابات فى السندات الحكومية (بمقدار ٢٠٠ مليون جنيه، ما يوازى ٣٥٪ من قيمة الاستثمارات) والمساهمات فى رؤوس أموال المشروعات المحلية المختلفة بمقدار ١٣٢ مليون جنيه (ما يوازى فقط ٢٣٪ من قيمة الاستثمارات) ينصب ٢٦٪ من هذا المقدار على المشروعات السياحية و ٢٣٪ فى مشروعات مصرفية ومالية و ١٨٪ فى مشروعات الإسكان و ٢٥٪ فقط فى المشروعات الصناعية ومشروعات الامن الغذائى. ولم تبلغ مساهمات البنوك التجارية فى حصص وأسهم شركات فى يونيو ١٩٨٠ سوى ١٣٨٣ مليون جنيه، ما يوازى نحو ٢٢٤٪ من مجموع مساهماتها فى الأوراق المالية والاستثمارات الأخرى والبالغة ٦٦٢٢ مليون جنيه (٧).

وتبدى البنوك ميلا واضحا منذ مطلع عام ١٩٩١ نحو شراء أذون الخزنة حتى بلغت نسبة مشترياتها من اجمالى مبيعات أذون الخزنة (البالغة نحو ٦ مليار جنيه خلال الفترة فبراير - سبتمبر ١٩٩١) اكثر من ٨٣٪. ومن المتوقع تزايد توظيف الموارد المصرفية فى أذون الخزنة بصفتها طريقا سهلا للعوائد ومأمون ويحل للبنوك مشاكل السيولة الراكدة مع الاحتفاظ بالنسب القانونية للسيولة والاحتياطى النقدى حيث أن البنك المركزى يقوم بخصم هذه الأذون بسعر الخصم الجارى عند الطلب. وهكذا يتم استنزاف الموارد المصرفية فى أوعية قصيرة الاجل على حساب القطاعات الانتاجية والبنوك القعشرة (٨).

٣/١ - تركيز التمويل المصرفى فى المجالات غير الانتاجية

يعد القطاع الزراى بالبلدان النامية بمثابة القاعدة الانتاجية الرئيسية التى ينبغى توسعها لتوفير الاحتياجات الأساسية وتدعيم القدرة

الذاتية للاقتصاد القومى وتغذية القطاع الصناعى بالكثير من المدخلات وللقطاع الصناعى بدوره أهمية موازية فى معالجة الاختلالات وخلق فرص عمالة وزيادة الانتاج والدخل بدرجة كبيرة ومستقرة . ولكن على الرغم من تلك الأهمية القصوى لقطاع الزراعة والصناعة فضلا عن تباطؤ معدلات النمو والاقتصادى وتعاطف معدلات البطالة وتفاقم الاختلالات الخارجية ، لقد توجهت النظم المالية فى معظم البلدان النامية ، ومنذ عهد الاستعمار وتحت تأثيره توجهها قويا صوب تمويل التجارة الخارجية والصادرات الزراعية وانتاج المواد الأولية .

وبالنسبة للجهاز المصرفى المصرى وحتى نهايات الخمسينات من القرن الحالى كان تمويل التجارة الخارجية والداخلية وانتاج وتسويق الحاصلات الزراعية (خاصة القطن والارز) بمثابة المهمة الرئيسية^(٩) . وفى نفس الاتجاه شهدت السنوات الاولى من الانقح الاقتصادى تركيزا هائلا على قطاعى التجارة والخدمات ليصل نصيبها الى أكثر من ٥٨ ٪ سنويا من الائتمان المصرفى مع تفضيل واضح لصالح قطاع التجارة ، وذلك خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ . ولم يبلغ نصيب القطاع الزراعى خلال نفس الفترة سوى أدنى من ٦ ٪ من الائتمان المصرفى و ١١ ٪ من الائتمان الممنوح من البنوك التجارية (١٠) .

وعلاجا لهذا الوضع تبنت مصر منذ عام ١٩٨١ سياسة اعادة هيكلية الائتمان المصرفى لصالح قطاعى الزراعة والصناعة . ولهذا الغرض قام المركزى بوضع ضوابط وحدوداً نوعية وكمية للتوسع الائتمانى الممنوح لقطاعى التجارة والخدمات ، فى مقدمتها :

• تحديد سقف ائتمانية كمية ونسبية ومعدلات للتوسع الائتمانى .
• عدم السماح للبنوك التجارية ، اعتباراً من يوليو ١٩٨٢ ، بمنح أية تسهيلات ائتمانية جديدة لتمويل بيع وشراء سيارات الركوب والسلع المعمرة ، فضلا عن انخفاض قيمة الاعتمادات المستندية التى تم فتحها لاغراض الاستيراد من الخارج ، وذلك منذ عام ١٩٨٧ الذى شهد قلة وفره العملات الحرة وصدور قرارات انشاء السوق المصرفية .

• تصحيح هيكل أسعار الفائدة على القروض والسلفيات اعتباراً من أول يوليو ١٩٨٢ بهدف تشديد العبء فى مواجهة قطاعى الخدمات والتجارة وتوجيه الائتمان لصالح القطاعات السلعية .

• تخصيص مبالغ سنوية تقدم كقروض من البنوك بأسعار فائـدة منخفضة بالنسبة لمشروعات الأمن الغذائى واستصلاح الاراضى والتصدير . . . على أن تتحمل الدولة الفروق بين الفوائد الفعلية والفوائد المحمـلة بها البنوك .

وبالفعل لقد اعقب تلك الاجراءات التقييدية تراجع حاد فى النصيب النسبى للائتمان المصرفى الممنوح لقطاع التجارة خلال النصف الثانى من الثمانينات (انظر بيانات الجدول رقم ٢) . الا انه تجدر الاشارة الى أن تقييد الائتمان التجارى كوسيلة لدعم الائتمان الانتاجى يعتبر سياسة محدودة الاثر وغير فعالة (١١) :

- فمما لاشك فيه أن النشاط التجارى ما هو الا حلقة مكملة للانشطة الانتاجية وما يتحمل من اعباء يتحمل جزءا منها الانشطة الاخرى والمستهلك .
- لقد انصبت القيود الائتمانية اساسا على القطاع الخاص دون القطاع العام والحكومى .

- لاتتوقف زيادات الاستثمار والطلب على الائتمان على اتجاه السياسات النقدية والائتمانية فقط . وليس ادل على ذلك من انه على الرغم من وضع سقف على التوسع الائتمانى وارتفاع اسعار الفائدة المدينة وبالتالي ارتفاع تكلفة الاقتراض من البنوك ، حدثت زيادات كبيرة فى ارصدة التسهيلات الائتمانية المصرفية ككل وايضا فى ارصدة التسهيلات الائتمانية المصرفية الممنوحة للقطاع التجارى والتي تزايدت سنويا بنحو ٢٣ ٪ ، خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٠ .

- لاتقوم أدلة قاطعة تدفع الى الاعتقاد بأن تقييد الائتمان التجارى يكون فى صالح الانشطة الانتاجية . وهذا ما يؤكد فعليا تحليل التطورات الائتمانية المصرفية فى مصر ، حيث بينما تراجعت فعليا الانصبة النسبية للائتمان التجارى من الائتمان المصرفى من ٤٦٫٩ ٪ فى عام ١٩٧٥ الى ٣٥ ٪ فى عام ١٩٨٣ و ٢٦٫٤ ٪ فى عام ١٩٩٠ ، فإن نصيب التجارة والخدمات والقطاعات الخدمية الاخرى قد ارتفع فى المقابل من ٥٤٫٨ ٪ فى عام ١٩٧٥ الى ٦٥ ٪ فى عام ١٩٨٣ و ٦٠ ٪ فى عام ١٩٩٠ مما يعنى ارتفاع نصيب القطاعات الخدمية على حساب القطاعات السلعية .

وبصفة عامة ، ما تزال البنوك التجارية تقدم نحو ثلثى ارصدها الائتمانية للقطاعات غير الانتاجية وتظهر تحيزا ملموسا فى غير صالح

القطاع الزراعى. وبالمثل ما تزال بنوك الاستثمار والاعمال تخصص اكثر من ٨٠ ٪ من ارصدة قروضها للقطاعات غير الانتاجية فضلا عن ميلها الواضح للتركيز على مجالات التشييد والبناء التى استحوذت على اكثر من نصف القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من بنوك الاستثمار والاعمال لقطاع الصناعة خلال النصف الثانى من الثمانينات .

٤/١ - تنامي توظيف الموارد المصرفية بالخارج

بينما كان الجهاز المصرفى المصرى مقترضا صافيا من العالم الخارجى طوال الستينيات والسبعينات من القرن الحالى ،فانه أصبح مقترضا صافيا للعالم الخارجى حيث تزايد النصب النسبى للعالم الخارجى من التسهيلات الائتمانية المصرفية من ٠.٠٥ ٪ فى ديسمبر ١٩٧٦ الى ٥.٥ ٪ فى مارس ١٩٨٩ . ويرجع هذا الى :

• قيام وحدات للجهاز المصرفى فى الخارج ،وقيامها بتوظيف جزء من فوائدها فى الخارج .

• ارتباط جانب هام من ودائع البنوك فى الخارج بغطاءات فت اعتمادات المستندية .

• سعى البنوك التجارية على وجه الخصوص الى توظيف جزء من ارصدها النقدية المسائلة وغير الموظفة فى الداخل ،فى الخارج ولآجال قصيرة نسبيا طمعا فى الفائدة .

• قيام مصالح خاصة وعدم تمسك بعض البنوك بالمعايير السلمية . وتشير احصاءات البنك المركزى المصرى (١٢) الى انه :

- لقد بلغ اقراض البنوك التجارية للعالم الخارجى ٤٨٤ مليون جنيه فى مارس ١٩٨٩ ، فى حين لم تبلغ ودائع العالم الخارجى فى نفس التاريخ سوى ٤٣١ مليون جنيه مما يعنى أن البنوك التجارية المصرية مقرض صافى للعالم الخارجى . وبصفة عامة تبلغ ارصدة البنوك التجارية المصرية فى الخارج ١١٠٩٢ مليون جنيه فى مارس ١٩٨٩ وترتفع الى ١٤٤١٥ مليون جنيه فى مارس ١٩٩٠ ، فى حين تبلغ التزاماتها قبل البنوك فى الخارج ٤٥٢٤ مليون جنيه فى مارس ١٩٨٩ و ٤٦٦٣ فى مارس ١٩٩٠ . وبذلك فان صافى دائنية البنوك التجارية المصرية للخارج يبلغ ٦٥٦٨ مليون جنيه فى مارس ١٩٨٩ و ٩٧٥٢ مليون جنيه فى مارس ١٩٩٠ مقابل ٢٤٥٦ مليون جنيه فقط فى يونيو ١٩٨٧ .

- وبالنسبة لبنوك الاستثمار والاعمال فان ارصدة الاقراض والخصم المقدمة منها للعالم الخارجى قد بلغت ١٥٥٢ مليون جنيه (من اجمالى ٧١٢٦ مليون جنيه ، أى بنسبة ٢١٫٨ ٪) وذلك فى نهاية مارس ١٩٨٩ و ١٦٩٢ مليون جنيه فى مارس ١٩٩٠ . وبصفة عامة ، ارتفعت الارصدة التى تحتفظ بها بنوك الاستثمار والاعمال لدى البنوك فى الخارج لتبلغ ٤٠٤٧ مليون جنيه فى مارس ١٩٨٩ و ٥٢٨٣ مليون جنيه فى مارس ١٩٩٠ فى حين لم تتبلـغ التزامات تلك المجموعة من البنوك المصرية تجاه البنوك فى الخارج سوى ١٩٧١ مليون جنيه فى مارس ١٩٨٩ و ١٨٥٠ مليون جنيه فى مارس ١٩٩٠ . أى أن تلك البنوك مقرض صافى للعالم الخارجى بأكثر من مليارين من الجنيهات المصرية فى مارس ١٩٨٩ وبأكثر من ٣٥ مليار فى مارس ١٩٩٠ . (١٣) .

- هذا فى الوقت الذى لم يبلغ فيه نصيب قطاع الزراعة من الائتمان الممنوح من البنوك التجارية العاملة فى مصر سوى ٩٤٧ مليون جنيه فى نهاية مارس ١٩٩٠ وأدى من ٥ مليار جنيه على مدى ١٥ عاما (١٩٧٥ - ١٩٩٠) . ولم يبلغ نصيب قطاع الزراعة من الائتمان الممنوح من بنوك الاستثمار والاعمال سوى ١٤٠ مليون جنيه فى نهاية مارس ١٩٩٠ وأدى من ٦٥٠ مليون جنيه على مدى ١٥ عاما (١٩٧٥ - ١٩٩٠) .

هكذا يبدو جليا فى قائمة اللسم الأول من البحث أن الجهاز المصرفى المصرى قد أدار موارده بكيفية ريعية لا تختلف على الاطلاق عن كيفية توظيف الافراد لمدخراتهم وانه لم يفهم الاستثمار على انه انفاق على السلع الانتاجية من زاوية الاحتياجات الحقيقية للاقتصاد المصرى فى الاجل الطويل . فأتى الجانب الأعظم من استثماراته غير منتج حقيقى . وبالتالى لقد جعل الاداء المصرفى المصرى من تدفق المدخرات وبشكل غير مسبوق منذ منتصف السبعينات نقمة وليس نعمة . وصار النشاط المصرفى الممتد الى كافة المجالات والاسواق (١٤) باعشا ومروجا للركود والاختلالات ومغديا للتفريط الريعى والمالى والمصارى .

٢ - استراتيجية تطوير الجهاز المصرفى

فى خدمة تنمية الاقتصاد المصرى

لمعاونة الاقتصاد المصرى على معالجة الاختلالات الكلية ومواجهة تدنى الموارد العامة وتناقص التحويلات الخارجية واستعادة الانتعاش ، لا مفر اذن من ان يكفها الجهاز المصرفى عن الاكتفاء بالتركيز على تجميع المدخرات

وأداء الوظيفة النقدية وأن يسعى في المقابل الى رفع درجة استجابته
للاحتياجات التمويلية الحقيقية للاقتصاد المصري في الأجل الطويل مساهما
بقوة في انشاء وترويج ومساندة المشروعات الانتاجية ومطورا لأدائه بصورة
شاملة في خدمة تنمية الاقتصاد المصري .

ولإتمام تلك المهمة ، يتوافر امام الجهاز المصرفى طريقان :

« الطريق الاول ، إحياء الوظيفة الاستثمارية لدى البنوك المتخصصة
وبنوك الاستثمار والاعمال وبنوك التنمية .

« الطريق الثانى ، توسيع نطاق الاستثمارات من خلال البنوك التجارية .

والحق أن الطريقين ليسا بديلين بقدر كونهما عنصرين متكاملين فى
إطار استراتيجية تطوير الجهاز المصرفى . فالطريقه الاول ، هو الحل الامثل
والدائم والصحيح فنيا وماليا واقتصاديا . ولكنه يتطلب تأهيل البنوك
المتخصصة وبنوك الاستثمار والاعمال وبنوك التنمية لممارسة دورها
الاستثمارى بالصورة المرجوة والفعالة . ولكن العقبة تتمثل فى ضعف
مواردها وامكانياتها . هذافى الوقت الذى تمتلك فيه البنوك التجارية
تلك الموارد والطاقات . وبالتالي فإنه يمكن البدء فوراً بتوسيع نطاق
الاستثمارات من خلال البنوك التجارية على أن تبدأ تلك البنوك فى تقليل
نشاطها الاستثمارى فى الاجل الطويل لصالح البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار
والاعمال وبنوك التنمية بعد أن يتم تدبير الموارد اللازمة لاعادة تأهيلها
واعادة هيكلة الجهاز المصرفى لصالحها . ونقدم فيما يلى تحليلا لمضمون
العنصرين .

١/٢ - امادة هيكله الجهاز المصرفى فى الاجل الطويل لصالح البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والاعمال وبنوك التنمية .

من الغريب حقا أن البنوك التجارية - والتي هى بحكم العرف المصرفى
التقليدى والمتوارث اجهزة للتمويل الجارى والاقراض قصير الاجل - هى التى
قدمت بمفردها اكثر من ٩٢ ٪ من الاستثمارات المصرفية طويلة الاجل خلال
الثمانينات وهى أيضا التى وجهت النصيب الاكبر من مواردنا (نحو ١٧ ٪ من
اجمالى استخداماتها و ١٣٢ ٪ من ارصدة الودائع لديها و ٨٧ ٪ من مراكزها
المالية) لتمويل الاستثمارات ومحفظه الاوراق المالية . وفى المقابل ، تأتى

النسب الخاصة بالبنوك المتخصصة هزيلة للغاية ، حيث لم يتجاوز نصيبها من اجمالي الاستثمارات المصرفية خلال الثمانينات مر ١ ٪ في المتوسط ولـم تخصص تلك البنوك من مواردها للاستثمارات سوى اأدنى من مر ١ ٪ . وأيضاً لم يتجاوز نصيب بنوك الاستثمار والاعمال من الاستثمارات المصرفية ٤٦ ٪ في المتوسط خلال الثمانينات ولم توجه تلك البنوك للاستثمارات خلال نفس الفترة سوى اأدنى من مر ٧ ٪ من ارصدة الاقراض والخصم والاستثمار لديها وادنى من ٣ ٪ من مراكزها المالية (انظر بيانات الجدولين رقم ٢ و ٣) .

١/١/٢ - تعطل الوظيفة الاستثمارية :

يدل تدنى نصيب الاستثمارات طويلة الاجل في موارد واستخدامات البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والاعمال دلالة قاطعة على هدم انشغال تلك البنوك أصلاً بلغاها الاستثمار وتعطل الوظيفة الاستثمارية والتنمية لديها واتجاهها بشكل واضح نحو توظيف غالبية مواردها (اكثر من ٩٧ ٪ من مراكزها المالية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٠) في استخدامات جارية سعيًا وراء العائد السريع والكبير . ويشير هذا الاءاء غير الانتاجي والريعس الى تقليص البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والاعمال في عملتها في ممارسة المهام الأساسية المنوطة بها (١٥) :

■ فمما لاشك فيه أن المهمة الأساسية لبنك التنمية الصناعية هي النهوض بقطاع الصناعة المصرية من خلال الاشتراك في انشاء المنشآت الصناعية واعداد الدراسات الخاصة بها والترويج للاكتتاب في اسهم رؤوس اموالها وتقديم القروض لاجال طويلة تصل الى ١٥ سنة .

■ والغرض الاساسى من انشاء البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى هو خدمة قطاع الزراعة من خلال التخطيط المركزى للائتمان الزراعى والتمويل التعاونى وتوفير مستلزمات الانتاج الزراعى وتطوير فنونه واقامة المشروعات الزراعية ومشروعات استصلاح الاراضى .

■ وتتخصص البنوك العقارية أساساً فى خدمة وتمويل قطاع التشييد والبناء من خلال تقديم القروض متوسطة وطويلة الاجل .

* ويعد الدافع الاساسى من انشاء بنوك الاستثمار والاعمال (ولها مسميات مختلفة فى البلاد منها بنوك التنمية وبنوك الاستثمار ومؤسسات التنمية) هو دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تعرفها على فرص الاستثمار وتأسيس المشروعات وتمويلها او المشاركة فى رؤوس اموالها والترويج لها .

* وتمثل ^{مها} بنوك التنمية الوطنية فى اعادة بناء الجهاز الانتاجى والخروج من حلقة التخلف الاقتصادي مع الاهتمام الخاص بمشاكل المحليات .

٢/١/٢ - احياء الوظيفة الاستثمارية بمثابة الحل المصرفى الامثل :

تعتبر اعادة هيكله الجهاز المصرفى لصالح البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والاعمال بمثابة الحل الامثل فى الاجل الطويل لتوسيع نطاق الاستثمار الانتاجى من خلال البنوك . ويساند ذلك الاتجاه العديد من الاعتبارات :

* فالجهاز المصرفى المصرى يعرف فعليا البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والاعمال وبنوك التنمية وتنص تنظيماتها صراحة على ممارسة الوظيفة الاستثمارية . وبالتالي فان ممارسة الاستثمار من خلالها لن يمثّل خروجاً على الاعراف المصرفية واعتبارات السيولة والامانة ، بل انه يعد " احياءً للوظيفة الاستثمارية والانمائية المعطلة " .

ومما لاشك فيه ، يعتبر غياب المؤسسات الائتمانية المتخصصة بمثابة الدافع خلف تولى البنوك التجارية المهام الاستثمارية فى ألمانيا وغيرها قديماً (١٦) .

* تعمل البنوك غير التجارية من حيث المبدأ وفقاً لهياكل ومعايير تخدم التنمية الاقتصادية .

* وأيضاً فان اعادة هيكله الجهاز المصرفى بهذه الكيفية يدرء فى الاجل الطويل الكثير من المخاطر التى يمكن أن تترتب على ممارسة البنوك التجارية للمهام الاستثمارية .

البنوك الاجنبية يجب الا يقل المال المخصص لنشاطها في مصر عن ١٥ مليون دولار امريكى أو ما يعادلها بالعملات الحرة .

ويمكن تدبير تكاليف اعادة هيكلة الجهاز المصرفى وتدبير الموارد اللازمة لتدعيم البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والاعمال من مصادر متعددة من بينها (١٧) :

* استثمار البنوك التجارية لفوائضها فى سندات تصدرها البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والاعمال. وهذا يتطلب الغاء الحظر على تقديم البنوك قروضا بينية الا بعد الرجوع الى البنك المركزى .

* تحويل واستثمار المعاشات والادخارات الموجبة من خلال البنوك المتخصصة وبنوك التنمية .

* الالتجاء الى سوق التمويل مباشرة من خلال اصدار صكوك لتمويل المشروعات .

* قبول ودائع الشركات المتعاملة معها .

* اقامة بيوت خبرة وجدوى وشركات تأجير تمويلى تدفع عن كاهل تلك البنوك بعض اعباء التمويل المباشر لرأس المال الثابت فى الالات والمعدات وتكاليف دراسات جدوى المشروعات .

* اندماج بنوك الاستثمار والاعمال فى مجموعات أو توحيد جهودها من خلال تكوين مجموعات وصناديق تمويل مشترك .

* زيادة التحويلات الحكومية لها .

٢ / ٢ - لى الأجل اللامير، توسيع نطاق الاستثمارات من خلال

البنوك التجارية .

تحتفظ البنوك التجارية (أو بنوك الودائع) بما يتفاوت بين ٥٠ - ٩٠ ٪ من اصول جميع الوسطاء الماليين فى معظم البلدان النامية (١٨) وبالنسبة للاقتصاد المصرى تمثل البنوك التجارية بمفردها اكثر من نصف اجمالى المراكز المالية للجهاز المصرفى وترتفع النسبة الى ٥٧ ٪ فى مارس ١٩٩٠، وتتلقى اكثر من ٨٠ ٪ من ارصدة الودائع المصرفية (١٦١) ٪ فى

مارس ١٩٩٠). وتشير كل الدلائل الى أن البنوك التجارية بالبلدان النامية ستظل هامة لفترة وستواصل البقاء في القلب من الاسواق المالية. ولهذا فإن احياء الوظيفة الاستثمارية لدى البنوك يتعين أن يبدأ بالبنوك التجارية في الوقت الراهن. وتتوافر أسانيد هامة وعديدة لهذا الاتجاه:

١/٢/٢ - تجارب البلدان الصناعية :

ترجع العمليات المصرفية الشاملة والتي تشير الى المزج بين العمل المصرفي التجاري والعمل المصرفي الاستثماري في صورة قروض طويلة الاجل واصدار اوراق مالية للشركات واتخاذ وضع المساهم في الصناعة والترويج للمشروعات .. في بلجيكا الى عام ١٨٢٢ مع قيام بنك سوسيتيه جنرال دي بلجيكا. وبحلول عقد السبعينات من القرن التاسع عشر كانت مؤسسات مشابهة قد اقيمت في اسبانيا وايطاليا. ولم تحظر المانيا قبل الحرب العالمية الثانية العمليات المصرفية الشاملة. وفي الولايات المتحدة الامريكية عملت البنوك التجارية المرخص لها من الولايات بوصفها بنوكا شاملة الى ان حدث الكساد الكبير ومنعت من الاشتغال بالعمليات المصرفية الاستثمارية ولكنها تحايلت فيما بعد وانضمت البنوك التجارية الكبيرة مع المصرفيين وشركات التأمين وأنشأت ترستات صناعية كبيرة.

وحتى بالنسبة لانجلترا التي تتخذ مثالا بارزا للفكر المصرفي التقليدي المتمثل في فصل العمل الاستثماري من البنوك التجارية، فإن التحليل المتعمق لا يؤكد ذلك الفصل. فلم يذهب العرف المصرفي في إنجلترا الى حد التحريم المطلق لتوظيف البنوك التجارية لأموالها في شتى فروع الاستثمار ذات الاجل الطويل. ثم انها قد خرجت من هذه الدائرة المغلقة مع الازمة العالمية في الثلاثينات، فلقد بلغت نسبة الاستثمارات الى جملة الامول في ميزانيات البنوك الانجليزية ١٢.٨٪ في عام ١٨٨١، ١٥.٤٪ في عام ١٩٢٥، ٢٦.١٪ في عام ١٩٣٥، ٢٩.٢٪ في عام ١٩٥٨. والاصح قولاً أن البنوك الانجليزية تحاشت استثمار مواردها في انشاء المشروعات الصناعية من خلال المساهمة في رؤوس الاموال الثابتة او توسيعها^(١٩). ولقد بدأت العمليات المصرفية الشاملة تنتشر مرة اخرى بالبلدان المتقدمة بعد واسط عقد الستينات من القرن الحالي. ومع تقارب النظم المالية في العالم، أصبحت البنوك التجارية تشارك مشاركة أكبر في العمليات المصرفية الاستثمارية في كندا وبريطانيا واليابان والولايات المتحدة.

٢/٢/٢ - تجربة بنك مصر العشرينات :

تعتبر تجربة بنك مصر (٢٠) سندا تاريخيا قويا فى ذلك المجال حيث كانت مهمة بنك مصر الاستثمارية والتنموية واضحة منذ نشأته (٢١). وقام فعليا بدور ايجابى فى رعاية حركة انشاء المشروعات ومساندتها حتى تقوى وذلك فى وقت خلت فيه البلاد من المؤسسات المالية التى تتخصص فى توظيف الاسهم والسندات وتمويل الصناعة . وقد بلغ نصيب شركات بنك مصر التى انشئت بين عامى ١٩٢٢ - ١٩٢٨ وعددها ٢١ شركة نحو ٤٥ ٪ من مجموع الزيادة التى تمت فى رؤوس اموال الشركات الصناعية المنشأة خلال نفس الفترة . وامتدت مجموعة تلك الشركات لفروع انتاجية كثيرة فغطت مجالات المنسوجات ومواد البناء ومصايد الاسماك والنقل البحرى والتأمين والسياحة والمناجم والمستحضرات الطبية . وكثير من تلك الشركات كانت رائدة . وتحول بنك مصر - من جهاز لتجميع المدخرات ورأس المال النقدى الى شركة قابضة تسيطر على الصناعة وتمتلك اكبر محافظة للاوراق المالية نتيجة لسياسته الاستثمارية والمشروعات التى انشأها وروجها .

وكان لنجاح تجربة بنك مصر انعكاسا ايجابيا هائلا على الاقتصاد

المصرى :

✽ فقد بدأ كبار الملاك وكبار التجار فى الاتجاه الى الاستثمار فى المنشآت الصناعية بعد أن كانوا قد اعتادوا طويلا على الاستثمار التقليدى فى الاراضى والبناء . كما حذى حذى بنك مصر بعض رجال الاعمال المصريين او المتمصرين امثال عبود وسبلح و فرغلى وابورجيله وغيرهم من الذين قاموا بدور المنظم وانشأوا مجموعات من الشركات وطرح اسهمها للتداول . وهكذا ظهر جيل قوى من المنظمين - المخاطرين وتزايد ظهور المشروع الوطنى .

✽ كما تم انشاء البنك الصناعى عام ١٩٤٧ .

✽ والى جانب الفئات التى كانت تتعامل مع البنوك من قبل، اقبلت أيضا فئات صغار المودعين ومتوسطهم بأعداد غفيرة وارتفعت الودائع لدى بنك مصر من ٢٠٠ الف جنيه عام ١٩٢٠ الى ٧ مليون جنيه فى عام ١٩٣٠ و ١٦ مليون جنيه عام ١٩٢٨ . ونمى لدى الجمهور تفضيل المكسب الرأسمالى

فى صورة تفضيل التزايد فى قيم الاوراق المالية بدلا من العائد العاجل
فى صورة الفائدة ، وذلك ثقة فى نجاح المشروعات .

٣/٢/٢ - التطور المصرفى بالبلدان النامية :

توضح بيانات البنك الدولى أن البنوك التجارية وغيرها من
المؤسسات المالية فى بعض البلدان النامية قد شرعت فى السنين الاخيرة
فى تقديم مزيد من الائتمان للأجلىين المتوسط والقصير. وفى البلدان الاخرى
ولئن عرضت البنوك تسهيلات ائتمانية قصيرة الاجل ، الا انها قامت بترحيلها
بصورة منتظمة وهذا الاسلوب جرى العمل به على نطاق واسع فى البلدان
المرتفعة الدخل باعتباره بديلا للتمويل طويل الاجل ، وان كان لايعتبر بديلا
كاملا نظرا لمخاطر عدم التجديد مما يمكن أن يعوق نشاط المشروع .

ووفقا لبيانات التقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٩ (ص ١٢٨) بلغت
حصة الائتمان المتوسط والطويل الاجل من جملة الائتمان المقدم من البنوك
التجارية فى عام ١٩٨٦ : ٢٢٪ فى نيجيريا ، ٢٤٪ فى الكاميرون ، ٢٦٪ فى
كوريا ، ٣٩٪ فى ماليزيا (مقابل ٩٪ ، ١٤٪ ، ١٢٪ و ٦٪ فى عام
١٩٧٠ على التوالى) .

وهكذا، يتجه التطور المصرفى بصورة عامة فى كثير من البلدان
الى اتساع نطاق العمليات الاستثمارية وقيام البنوك التجارية بكثير من
اوجه نشاط بنوك الاعمال لتزويد المشروعات بالائتمان الطويل الاجل اللازم
لتمويل رؤوس اموالها الثابتة او توسعاتها .

٤/٢/٢ - فائضى السيولة العالى الراكد :

لقد فغزت نسب السيولة الفعلية لدى البنوك التجارية العاملة فى
مصر من ٤٦ر٨٪ فى المتوسط خلال السنوات ١٩٦١ - ١٩٧٣ الى ٥١ر٢٪ خلال
الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٠ ؛ ٦١ر٧٪ خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٠ (انظر بيانات
الجدول رقم ٤) .

ومن جهة أولى، تعتبر تلك النسب عالية جدا بالمقارنة بنسب السيولة
المقررة (٣٠٪ فيما قبل يناير ١٩٩١) وايضا بالمقارنة بالنسبة القائمة
قبل الانفتاح الاقتصادى. ومن جهة ثانية، لاتتوافر مبررات قوية للاحتفاظ
بتلك السيولة العالية منذ منتصف السبعينات :

يعتبر الاحتفاظ بنسبة سيولة عالية نظرة مصرفية تقليدية تخلط بين الملاءمة العالية للبنك وسيولة البنك وسيولة النظام المصرفي كما أنها تتجاهل العلاقة الخاصة بين البنك المركزي والبنوك التجارية والتي هي مملوكة للدولة وهي علاقة تساهم في درء خطر فقدان السيولة؛ فالملاءمة المالية للبنك تتوافر إذا كانت قيمة أصول البنك أكبر (بنسبة معينة) من قيمة مديونيته للمودعين وغيرهم من الدائنين. وكلما زادت القيمة الصافية للبنك (أى زاد المبلغ الذى تتجاوز به الأصول الخصوم أى المديونيات) ابتعد البنك عن شبح الاعسار. وكثير من البنوك فى البلدان النامية معسرة وعاجزة عن جلب المبالغ الكبيرة اللازمة لاستعادة الملاءمة المالية. وتبلغ القيمة الصافية السلبية لبعض هذه البنوك ما يساوى رأس مالها عدة أضعاف. ورغم ذلك فإن كثيرا من تلك البلدان لم تشهد ظاهرة تهافت المودعين على سحب ودائعهم، وليس معنى ذلك أن بنوكها أقوى من البنوك التى حدث فيها ذلك التهافت وإنما الأمر لايزيد عن مجرد تمتع تلك النظم المصرفية بسيولة أكبر. وهكذا فإن بنكا نسبة قروضه الى رأس ماله عالية يمكن الاستمرار فى اعتباره بنكا تتوافر له السيولة لمدة طويلة بعد الاعسار طالما قادر على تلبية المسحوبات ومصاريف التشغيل اليومية. وتتوافر أسباب عديدة بالبلدان النامية تقلل من احتمالات تهافت المودعين على سحب أموالهم من البنوك المعسرة ما يساعد على استمرار السيولة منها: الملكية العامة للبنوك، الضمانات الصريحة والضمنية للودائع، توفير السيولة دوريا للبنوك الضعيفة، استقرار الاقتصاد القومي استعداد البنك المركزى لأداء مهمة المقرض الأخير. (٢٢)

والواقع ان الدفاع السليم عن النظرة التقليدية لم يعد يبنى على نظرية القروض التجارية، ولكن على أساس عظيم ما يلحق بالاستثمار المصرفى طويل الأجل من احتمالات خسارة (٢٣) وهو أمر يمكن تغاديه من خلال تنشيط السوق المالية واحكام القواعد التنظيمية ووضع آليات لتوقى المخاطر.

وحتى مع التسليم بالالتزام بنسبة السيولة العالية المقررة رسميا باعتبارها اداة تنظيمية للحماية من مشاكل الاعسار وفقدان السيولة واحتمالات ارتباك النظام المصرفى ككل عند ارتباك البنوك التجارية دعامة الاساسية، فإن **فائض السيولة** (ما يجاوز النسبة القانونية) كان وما يزال هائلا حيث بلغ فى المتوسط ٣١٧٪ خلال السنوات ١٩٧٧ - ١٩٨٠ و ٢١٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٠. ومما لاشك فيه أن هذا الفائض كان يمكن توظيفه دون خوف من الاعسار او فقدان السيولة والتغير فى طبيعة البنك التجارى (٢٤).

« وعلاوة على ذلك فان ظاهرة " نمو ارصدة الودائع الادخارية ولأجل بمعدلات واهميات نسبية كبيرة " قد دحض كثيرا الاعتقاد فى اعتماد البنوك العاملة فى مصر على موارد قصيرة الاجل ، مما يهضع بالتالى من مبررات احتفاظ تلك البنوك بنسب سيولة عالية . فوفقا لبيانات البنك المركزى المصرى ، لقد ارتفعت الانصبة النسبية للودائع الادخارية ولأجل فى اجمالى الودائع لدى البنوك التجارية العاملة فى مصر من ادنى من ٣٩ ٪ كمتوسط سنوى خلال الفترة ١٩٥٥ - ١٩٧٣ الى اكثر من ٦٤ ٪ فى ديسمبر ١٩٨٠ واكثر من ٧٣ ٪ فى مارس ١٩٩٠ . وبلغ معدل نموها السنوى نحو ٣٢ ٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٠ ، مقابل ١٨٢ ٪ خلال نفس الفترة بالنسبة لنمو الودائع الجارية (انظر بيانات الجدول رقم ٥) . وينطوى تجاهل ظاهرة نمو ارصدة الودائع الادخارية ولأجل على سوء خطيرة تتمثل فى اهدار موارد طويلة الأجل فى توظيفات جارية او قصيرة الاجل أى اهدار موارد متاحة ومستقرة . وهذا على غير المعتاد فى الدول الاخرى وتجربة بنك مصر العشرينات حيث أستخدمت ودائعا صغيرة وقصيرة الاجل فى ائتمانات غير جارية .

« وتضيف ارصدة السيولة الكبيرة أعباء إدارية ومحاسبية على البنوك فضلا عن مواجهتها لخطر تقلب القيمة خاصة بالنسبة للودائع بالعملات الاجنبية . كما ان الجانب الاعظم من تلك الارصدة يستوجب مدفوعات فائدة متزايدة (٢٥) ، والامر سيزداد مشقة مع الاتجاه المتزايد نحو تحرير اسعار الفائدة وما قد يترتب عليه من رسملة جانب من فوائد البنوك مما يزيد بدوره من الارصدة العاطلة .

« وتعنى نسب السيولة الفعلية أن نحو نصف موارد البنوك التجارية العاملة فى مصر راكد غير موظف - محجوب عن دائرة النشاط الاقتصادى هذا فى الوقت الذى ساد فيه الاعتقاد فى قصور المدخرات المحلية ، ويصعب القول أن : فائض السيولة لدى البنوك التجارية العاملة فى مصر ليس تعبيرا عن وجود مدخرات محلية عاطلة بقدر كونه نتيجة لقصور المدخرات عن الوفاء بالاحتياجات التمويلية والاعتماد بالعكس على مديونية القطاع الحكومى لتمويل هذه الاحتياجات (حيث أن نحو ٦٥ ٪ من الائتمان المحلى قد تم منحه بمناسبة عجز الميزانيات والقطاع العام) (٢٦) . فمما لاشك فيه أن ودائع قطاع الاعمال الخاص والقطاع العائلى تمثل اكثر من ٦٢ ٪ من اجمالى الودائع

لدى الجهاز المصرفى خلال الثمانينات (ترتفع النسبة الى ٨٢٫٨ ٪ فى مارس ١٩٩٠) وتغطى نحو ٤٥ ٪ من اجمالى الائتمان المصرفى خلال نفس الفترة (ترتفع النسبة الى ٦٢٫٢ ٪ فى مارس ١٩٩٠) وترتفع النسب اكثر من ذلك عند اضافة ودائع قطاع الاعمال العام . ومعنى ذلك باختصار أن أكثر من ثلثى الائتمان المصرفى يستند فى مصر الى موارد حقيقية .

هاتمة اللسب الشانى من البحث .

هكذا يؤكد تحليلنا أن التطور المصرفى يتجه فى كثير من البلدان فى الوقت الحاضر نحو اتساع نطاق العمليات الاستثمارية من خلال البنوك التجارية . وهذا التطور له اسانيد قوية وعديدة . ويميل التحليل المتعمق الى اعتبار الاحتفاظ بفوائض سيولة عالية ليس أداة أسان وحماية بقدر اعتباره دليلا قويا على عدم كفاءة الجهاز المصرفى فى ادارة موارده وتصحيح العلاقات وتوجيه الطاقات المصرفية فى خدمة تنمية الاقتصاد القومى وتجديد وتوسيع طاقاته الانتاجية .

ويمعب التمسك بوجهة النظر المصرفية التقليدية لأن انجلترا اتبعت ذلك المسلك ، حيث ان قيام الثورة الصناعية لديها وفر نشاطا اقتصاديا كبيرا وارباحا أمكن الاعتماد عليها فى تمويل الاستثمارات الجديدة ومن ثم لم يكن لدى انجلترا حاجة ملحة للجوء للبنوك التجارية ولم تظهر الحاجة لمؤسسات متخصصة فى الاقراض طويل الاجل ومتوسطه الا فى نهايات القرن التاسع عشر عندما كبر حجم الوحدات الصناعية . بينما لم تتردد ألمانيا وبلجيكا وغيرهما فى اللجوء للبنوك التجارية منذ البداية ونظرا لتأخر نهضتهم الصناعية نحو ٧٥ عاما عن انجلترا (٢٧) . فلا يجب الرجوع فى امر تخصيص البنوك أو عدم تخصيصها الى الفلسفة المصرفية وحدها بالقدر الذى يجب فيه الاحاطة بمختلف العوامل الاقتصادية والمالية والتنظيمية القائمة .

٣ - حدود وفمانات التوسع المصرفى الاستثمارى

بما لا يدع مجالا للشك وكما تثبته التجارب الماضية فان التوسع فى الاستثمارات طويلة الاجل من خلال البنوك يمكن أن تترتب عليه مخاطر جمة وخسائر فادحة وكوارث ، حيث إن نهارث اسواق واقتصاديات وتمت تصفيات العديد من البنوك التجارية ومنذ الثلاثينات من مزاولة اعمال بنوك الاستثمار

والاعمال وتمنع البنوك من المساهمة لحسابها فى رؤوس اموال الشركات الصناعية والتجارية فى عديد من البلدان ..

ونظرا لظروف الاقتصاد المصرى المعاصر وحتمية اشتراك البنوك فى تمويل الاستثمارات طويلة الاجل وبناء وتوسيع القاعدة الانتاجية ، يمكن بقدر المستطاع احتواء الضرر ورسم الحدود الآمنة وتهيئة المناخ ووضع سياسات وآليات لدرء الاخطار والاطخاء :

١/٣ - تهيئة البيئة للتوسع المصرفى الاستثمارى

مما تجدر الاشارة اليه ان الجهاز المصرفى ليس هو المشول الوحيد عن ضعف مساهماته فى تمويل الاستثمارات طويلة الاجل وعن التوظيفات الربعية وعن فوائض السيولة العالية . فمما لاشك فيه ان البنوك لاترغب فى السيولة العالية لأنها مديونية عليها ويتعارض وجودها مع هدف تعظيم الربح . كما أن البنوك تمارس نشاطها فى اطار بيئة تتسم بالبيروقراطية وعدم الثبات وفى اطار من التدابير والسياسات الاقتصادية والنقدية والاثمانية غير المواتية . هذا فضلا عن تداخل العديد من الاعتبارات الخارجية والعملية المعوقة لانطلاقه الجهاز المصرفى . وهكذا يلزم منذ البداية تهيئة البيئة لانطلاقه مصرفية استثمارية ناجحة ، من بين تدابيرها :

١/١/٣ - تحسين الخدمة المصرفية ودرجة الاستجابية والخبرة الاستثمارية ،

تؤكد الدراسات على أن غياب الخدمات المصرفية المتطورة وعدم توافر البيانات والمعلومات عن فرص الاستثمار وبيروقراطية التعامل مع البنوك .. من بين أهم عوامل اعاقه الاستثمار من خلال البنوك . ويتطلب الامر ان :

• تحسين الخدمة المصرفية وادخال المستحدثات المصرفية والتقنيات الحديثة وكل ما يعمل على تيسير المعاملات المصرفية وتقليل تكلفتها . وهذا يتطلب بدوره اصلاح الهياكل الادارية والوظيفية والمالية للبنوك . ويؤكد التاريخ أن حفاوة استقبال المودعين وحسن معاملتهم من جانب شركات توظيف الاموال كان عاملا رئيسيا فى جذب المدخرات (٢٨) . كما يتطلب الامر خفض اعباء العمولات ومصاريف التأمين والرهن .. ومختلف مصاريف التعامل المصرفى .

« تحديث التسويق المصرفي وتنمية المهارات التسويقية . وهذا هو أحد المجالات التي شهدت فى الآونة الاخيرة اهتماما متزايدا من جانب الممارسين والاكاديميين نظرا لأهميته فى زيادة درجة حساسية البنوك للاسواق التي تخدمها وتنوع المداخل التي تنتهجها وتلبية الطلبات من جانب العملاء عن المعلومات الدقيقة والسريعة عن المجالات المالية (٢٩) .

« تعزيز وتطوير أجهزة الاستثمار بالبنوك وخلق جيل قوى من خبراء الاستثمار ومديرى المحافظ المالية وخبراء الوساطة المالية ورجال تسويق الخدمات المصرفية وتحديث ادارات المحافظ المالية والخدمات الاستثمارية ومكاتب دراسات الجدوى . . فلقد كان تورط البنوك فى تأسيس مشروعات لا تمثل استثمارا حقيقيا احدى عيوب تجربة بنك مصر العشرينات. فلم يكن البنك يدرس المشروعات جيدا قبل انشائها ولم يكن يخطط بدقة لاحتياجات التمويل. مثلما حدث فى شركة مصر لصناعة الورق التي تأسست فى عام ١٩٣٤ برأس مال يبلغ ١٣ الف جنيه ثم وجد البنك أن تشغيل المشروع يتطلب على الاقل ٢٥٠ الف جنيه وبالتالي تأجل المشروع لاجل غير مسمى. كذلك قامت بعض شركات بنك مصر برأس مال اكبر مما يجب. وبعضها لم يسفر عن ربح على الاطلاق. وقد تحمل البنك فى عام ١٩٤٠ خسائر متجمعة فى مصادد الاسماك قدرها ١٤ الف جنيه ، وفيما بعد تحمل خسائر مصر للزيوت ٦١ الف جنيه ومصر للدباغة ٢٢ الف جنيه . .

ومن المعلوم أن معظم البنوك العاملة فى مصر تعتمد حاليا على " ادارات الائتمان" فى دراسة وتأسيس المشروعات علما بأنها ادارات غير متخصصة . وقد كان من اثر ذلك ضعف مستوى دراسات الجدوى وتعثر المشروعات مما ترتب عليه ضعف مساهمة البنوك بالقدر الكافى فى دفع عجلة الاستثمار .

ولهذا يتعين على البنوك أن تسعى لتحديث وحدات دراسات الجدوى وخلق جيل قوى من خبراء الاستثمار وادارة المحافظ المالية والتسويق ، مع تبسيط المعاملات المصرفية . وقد نصت م ٣١ مكرر من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ على انشاء مركزا لاعداد وتدريب العاملين بالجهاز المصرفى يتبع البنك المركزى ويعمل على تنمية المهارات فى الاعمال المصرفية والنقدية ومسايرة التطور المالى .

٢/١/٣ - النواع المصرفيين ونمذجة سلوكهم الاستثمارى :

يتعين خلق اتفاق بين جميع المصرفيين على بلوغ هدف التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمارات المصرفية المكثفة وخلق ميثاق شرف واخلاق للالتزام ببلوغ هذا الهدفه ويجب اذن اقتناع العاملين بالبنوك والمستويات الادارية المختلفة بجدوى هذا التحول ولا فلا يعقل أن يقوم البنك بتسويق خدماته الى عملائه دون اقتناع العاملين بها أولاً. فمما يذكر فى ذلك المجال ان البنك الاهلى قد وقف ضد اتجاهات التصنيع عند قيام الثورة وورد فى نشرته سنة ١٩٥٣، ساخرا من الدعوة لتوجيه البنوك نحو التنمية الاقتصادية " تراعى لبعض الكتاب فجأة أنهم اكتشفوا موارد جديدة لما يلزم التنمية الاقتصادية من اموال ، الا وهو ودائع البنوك التى توهموها اموالا عاطلة". وعمليا كانت تلك الودائع موظفة فى لندن (٣١).

٣/١/٣ - تبسيط وتوحيد الاجهزة الرقابية على الاستثمار:

لقد تعددت الاجهزة الرقابية على الاستثمار والتي من بينها : البنك المركزى وله سلطات نقدية واثمانية على الجهاز المصرفى ، هيئة استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة ولها سلطات الموافقة على المشروعات الاستثمارية طبقا للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، الهيئة العامة لسوق المال ولها سلطة مراقبة وتنظيم سوق الاوراق المالية (٣١) وقد أدى هذا التعدد الى طول الاجراءات وتعقيدها . ويتطلب الامر بالتالى ضرورة تبسيط الاجراءات وتوحيد الاجهزة المتعلقة بالاستثمار .

٤/١/٣ - استقرار التوجهات والسياسات الاقتصادية والائتمانية :

يعتبر الانتقال السريع فى التوجهات والقرارات والسياسات الاقتصادية والائتمانية والمالية .. من بين المعوقات الاساسية لتنامى الاستثمارات . فلقد خلق الانتقال الى الانفتاح الاقتصادى فى السبعينات ثم الى التحرير الاقتصادى فى التسعينات وما صاحبها من تشريعات وتعديلات ترددا وأزمة ثقة وترقبا لتحولات اخرى .

٥/١/٣ - تعديل نسب الاحتياطى والسيولة ومعيار التوسع الاستثمارى:

لاتاحة الفرصة امام البنوك لتوجيه قدر اكبر من مواردها للاستثمارات ، طالب العديد من الدراسات والتقارير المتخصصة بضرورة تخفيض

نسبتى الاحتياطي القانونى والسيولة خاصة وان تلك القواعد التنظيمية أصبحت محدودة الكفاءة . وبالفعل لقد تم فى عام ١٩٩١ تخفيض نسبة الاحتياطي النقدى من ٢٥ ٪ الى ١٥ ٪ وتخفيض نسبة السيولة من ٣٠ ٪ الى ٢٠ ٪ . وبينما ترى بعض الدراسات أنه تخفيض ملموس ، يرى البعض الآخر امكانية تخفيض نسبة الاحتياطي القانونى الى ٥ ٪ مالم يتم إلغاؤها تماما . ومما لاشك فيه أن خفض نسبتي الاحتياطي والسيولة يؤدي الى زيادة الارصدة الحرة لدى البنوك ، ومن الطبيعى اذن أن يتعدل معيار التوسيع الاستثمارى ليتيح للبنوك مجالاً اوسع لاستثمار الارصدة المتاحة . ولهذا تم بموجب القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ تعديل نص الفقرة (د) من المادة ٢٩ من قانون البنوك والائتمان والتي تحظر على البنوك التجارية ان تمتلك اسهم الشركات المساهمة بما يزيد قيمته عن ٢٥ ٪ من رأس المال المدفوع للشركات وتم رفع النسبة الى ٤٠ ٪ ، ولكن سياسة السقوف الائتمانية تؤدي الى تحجيم قدرة البنوك على اتاحة السيولة المتاحة لديها للمقترضين فى مختلف القطاعات كما أن الاستمرار فى ربط معيار التوسع الاستثمارى بحجم رأس مال البنك واحتياطياته وليس بحجم الودائع وما يطرأ عليه من نمو يضعف من الوظيفة المصرفية الاستثمارية (٣٢) .

٦/١/٣ - تنمية المعاملات الاسلامية :

يتعين على البنوك العاملة فى مصر (والدول العربية او الاسلامية) أن تحترم مبدأ اقتضاء الربح بدلا من الفائدة . فمثل ذلك الترتيب يساير القيم الدينية ويريح المتعاملين من التعارض النفسى والمعنوى . ويمكن تحقيق ذلك الترتيب من خلال تنمية المعاملات الاسلامية سواء من خلال البنوك المعتمدة . او من خلال وحدات مستقلة . ويفوق هذا الترتيب من حيث الأثر دور زيادة أسعار الفائدة ويضمن تدفق المدخرات على البنوك واستخدام البنوك لتلك المدخرات فى مشاركات استثمارية (٣٣) .

ولايكفى مجرد استبدال كلمة الفائدة بكلمة العائد ، كما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ الصادر فى ٤ يونيه ١٩٩٢ بشأن تعديل بعض احكام قانون البنوك والائتمان وقانون البنك المركزى المصرى والجهان المصرفى .

٢/٣ - آليات لتولى الاخطاء وتأمين المخاطر

لقد نرى على العمليات المصرفية الشاملة وتوسيع نطاق الاستثمارات طويلة الاجل من خلال البنوك:

« الخوف من ارتباط مركز البنوك بمراكز الشركات وما يلحق بالاستثمارات طويلة الاجل من احتمالات خسارة عظيمة مما يضاعف من الخسائر التي تحيق بالبنوك. كما حدث لبنوك القارة الاوربية خلال الازمة العالمية فى الثلاثينات حيث منيت بخسائر فادحة مع انهيار المشروعات الصناعية.»

« الخوف من تركيز قوة مالية مفرطة فيما بين قلة من البنوك مع اشارة تضارب فى المصالح وتمتع رجال البنوك بقوة مالية واقتصادية هائلة لا يستقيم الاعتراف بها لغير الدولة.»

« الخوف من ضياع حقوق المودعين وضعف آليات تحصيل الديون واجراء تصفيات الوحدات المقعشرة.»

« الخوف من العمليات الاحتياطية وعمليات الغش والتدليس ولعبة الأرباح والخسائر القائمة على التحايلات وضمان أوراق مالية متعثررة ومتعددة. والتعرض بالتالى وبغير داع للمخاطر والخسائر. كما حدث فى الولايات المتحدة الامريكية واقتضى منع البنوك فيما بعد من المساهمة لحسابها الخاص فى رؤوس اموال الشركات الصناعية والتجارية.»

« ويعتبر هوس المضاربة وما يقترن به من عمليات النصب المالى وما يترتب عليهم من انهيار الاسواق والبنوك والاقتصاديات من اقوى المخاطر التى يمكن أن تترتب على دخول البنوك والمودعين مجالات الاستثمار والتعامل فى الاوراق المالية. وفعليا لقد شاعت ازمت المضاربة فى القرن التاسع عشر واول القرن العشرين وانهارت بسببها بنوك عديدة عندما عجزت عن تسديد اذوناتها ومواجهة مسحوبات مودعيها. ومرت النظم المصرفية بأزمات مماثلة خلال الفترة ١٩٣١ - ١٩٣٣ وتوالى فشل البنوك فى عدد من البلدان الصناعية وكان من نتائجها، فى محاولة لاحتواء الضرر، ان وضعت البنوك المركزية (ولاسيما فى انجلترا وفرنسا) تسهيلات مفرطة الملاذ الاخير

كما منعت الولايات المتحدة بنوكها التجارية من مزاوله اعمال بنوك الاستثمار والاعمال وتم انشاء المؤسسة الاتحادية للتأمين على الودائع .

* ويخشى أيضا من رواج عمليات المضاربة أن يصبح صافي التمويل سلبيًا حيث يفضى تسديد قيمة الاسهم القائمة قبل موعدها على اصدار الاسهم الجديدة ويتولف سوق المال من أن يكون مصدرًا هامًا للتمويل الاستثماري .

ولا يمكن تجاهل تلك المخاوف بصفة خاصة في الاقتصاديات النامية حيث لم يجرى فعليًا تطوير ملموس لسوق المال وتطوير صكوك التمويل والآليات التي يستطيع من خلالها تجميع المخاطر او تحويلها . ويضاف الى ذلك عدم خبرة المواطنين بتلك المجالات على عكس الحال في البلدان المتقدمة حيث تؤكد الاحصاءات (٣٤) المتعلقة بالبلدان المتقدمة أن هناك حامل سهم أو مند لكل ٣٠ مواطنًا في فرنسا والمانيا وبلجيكا ولكل ٢٢ مواطنًا في إنجلترا ولكل ٧ مواطن في الولايات المتحدة .٠٠ وذلك في اوائل الثمانينات .

ويمكن الى حد ما عدم الاعتداد بضعف سوق المال كحجة لاثبات الاستثمار المصرفي ، حيث أن المانيا وبلجيكا على سبيل المثال لجأتا للبنوك التجارية لتمويل استثماراتها حيث لم تكن لديها بعد سوقا مالية بذات المستوى الذي تحقق في بريطانيا في القرن التاسع عشر . فضلا عن أن نمو وتطور سوق المال قد يترتبان على تكثيف البنوك لنشاطها الاستثماري وخدماتها المصرفية .

وبصفة عامة ، لاتحول المخاطر تماما دون توسيع نطاق الاستثمارات من خلال البنوك لخدمة تنمية الاقتصاد القومي ، حيث يمكن التأكيد على القواعد التنظيمية لضبط النشاط المصرفي وتوخي الحيطة والحذر ولتلافى عمليات الغش والتدليس . ويمكن أيضا تدبير آليات لتوخي المخاطر ورسم الحدود الآمنة للوظيفة المصرفية الاستثمارية . من بين تلك الآليات : صندوق التأمين على الودائع ، صناديق الاستثمار المالي ، صندوق الفوائض النقدية المشترك :

١/٢/٣ - التأمين على الودائع ، و وحدات الاسترداد :

بعد الكساد الكبير في الثلاثينات ومن بين اجراءات عديدة لتأمين اموال المودعين ، انشأت الولايات المتحدة الامريكية " المؤسسة الاتحادية

للتأمين على الودائع " في صورة شركة مستقلة تعمل تحت مظلة الحكومة. ويطبق حاليا نظام التأمين على الودائع في معظم البلدان الرأسمالية المتقدمة. ويتخذ في فرنسا طابع صندوق للتكافل بين البنوك حيث يتضمن اشتراك كل البنوك العاملة في فرنسا في مساندة البنك المتعثر وذلك بنسب معينة حسب أرصدة الودائع بكل بنك. وإذا لم يكن هناك غير عدد محدود من البلدان النامية (من بينها تركيا، ترينيداد، توباغو، الفلبين، فنزويلا، كولومبيا، كينيا، الهند...) لهية برامج محدودة لتأمين الودائع، فمن الواضح أن الحكومات تحمي على الأقل المبالغ المودعة في البنوك الحكومية وفي البنوك الخاصة الكبيرة (٣٥).

نظام التأمين على الودائع في مصر :

بالنسبة لمصر، لقد طرح فعليا امر انشاء نظام للتأمين على الودائع للمناقشة مع ازمة شركات توظيف الاموال عام ١٩٨٨ واتخذ مشروعه صورة الشركة المستقلة على غرار النظام الامريكى. ثم تعجل الامر مع ازمة بنك الاعتماد والتجارة الدولي عام ١٩٩١ حيث بادر البنك المركزى بفرض التكافل بين البنوك على غرار النظام الفرنسى فى صورة انشاء " صندوق التأمين على الودائع " بقرار من البنك المركزى بموجب نص المادة ٣١ مكرر من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ (٣٦).

• للصندوق شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة ومجلس ادارة له حقوق اشرافية على البنوك بالتنسيق مع البنك المركزى. ويتبع الصندوق البنك المركزى ويخضع لاشرافه.

• التأمين على الودائع المصرفية اجبارى لمختلف البنوك العاملة فى مصر والخافعة لاشراف البنك المركزى المصرى. وقد بدأ الصندوق بالفعل فى تحصيل مبالغ من البنوك تحت حساب رسم الاشتراك فى صندوق التأمين على الودائع بمعدل $\frac{1}{4}\%$ من أرصدة الودائع لدى كل بنك بالعملة المحلية والاجنبية.

• يتم تعويض المودعين بحد أقصى ١٠٠ الف جنيه مهما كانت قيمة الوديعة.

مخاطر التأمين على الودائع :

ينهى على نظم صناديق ومؤسسات التأمين على الودائع انها تقضي... على نسبيا على الانضباط المرتبط بالخطر، ومدعاة لتراخي المودعين والبنوك، ولا تحول بالتالى بين الكوارث :

« ففى الولايات المتحدة الامريكية وحيث يتولى التأمين على الودائع وكالات مستقلة تتقاضى اقساطا وتلتزم بتغطية خسائر الوحدات المصرفية - البعثة المؤمن عليها، فإن تلك الترتيبات مدعاة لجدية اشراف وتفتيش تلك الوكالات على البنوك المؤمن عليها وسرعة تحرك تلك الوكالات كما انها تخفف من عبء تكلفة مراقبة البنوك والتفتيش عليها على عائق الحكومة . اما فى ظل صناديق التأمين على الودائع والتابعة للبنوك المركزية فهى تمثل اضافة لابعاء البنوك المركزية والتي هى غير متخصصة اصلا فى ممارسة التأمين . كما قد ثبت بوجه عام ان البنوك المركزية لا تتمتع بالكفاءة اللازمة لاسترداد المستحقات المتعثرة والمعدومة واجراء التصفيات . بل لم تنجح أيضا محاولات تكليف البنوك التى قامت بعقد القروض الاصلية بمتابعة التحصيل . وحتى نظام التأمين على الودائع الامريكى لم يفلت من المساوىء والاضطراب، وفى بداية عام ١٩٨٩ كان أكثر من ٥٠٠ من بين ٣٠٠٠ رابطة من رابطات الادخار والائتمان معثرة وقدرت التكاليف التى تحملتها المؤسسة الاتحادية للتأمين على الودائع ما يقرب من ٨٠ مليار دولار وتدخلت حكومات الولايات لتغطية عجز هذه الهيئة (٣٧) .

وفى محاولة لايجاد آلية فعالة لمتابعة المدينين المشكوك فى وفائهم والتصرف فى الاموال العينية، يمكن تكملة مهام البنك المركزى وصندوق التأمين على الودائع بإنشاء وحدات للاسترداد متخصصة فى متابعة القروض التى لا يتم الوفاء بها وتصفية الوحدات المصرفية المعثرة او دمجها فى وحدات اخرى . وقد قامت الفلبين بإنشاء هيئة مستقلة للاسترداد لها تمويلها القائم بذاته وموظفوها الخاصون بها .

« وايضا يعنى على التأمين على الودائع انه مدعاة لتراخي من جانب المودعين وعدم اهتمامهم بأمر البنوك ما يجنب البنوك خطر تهافت المودعين على سحب ودائعهم ويقلل بالتالى من الانضباط المرتبط بهذا الخطر . وفى القرن التاسع عشر وقبل ظهور المقرض الرسمى كملاذ أخير وقبل استخدام اساليب التأمين على الودائع ، كانت الشائعات عن مسار احد البنوك تؤدي

الى التهافت على سحب الودائع مما يترتب عليه زعر ومتاعب مالية كبيرة وهبوط مستوى النشاط الاقتصادى . . وكل هذا مدعاة للحيطة والحذر منذ البداية . اما الان ومع تمرس الحكومات فى اساليب توفير السيولة للنظام المالى واعتمادا على تأمين الودائع ، فقد يكون كل ذلك رخصة للبنوك فى عدم الالتزام بالضوابط الائتمانية وتقديم الائتمان الى مجالات ومشروعات عالية المخاطر ، كما حدث فى الأرجنتين وشيلى واورجواى . . فى الأرجنتين ارتفعت ارصدة القروض الراكدة بشكل سريع وبلغت نسبة الديون المعدومة نحو ١٩ ٪ من قيمة المحفظة الاستثمارية الاجمالية للبنوك . وفى شيلى بلغت نسبة الديون الرديئة والفوائد المرسلة عام ١٩٨٢ نحو ٧٢ ٪ من حجم القروض التى تقل آجالها عن سنة ٦٤ ٪ فى المتوسط من اجمالى قيمة القروض فى شيلى بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨١ (٣٨) .

ايجابيات التأمين على الودائع :

—هما كانت أوجه العيوب فللتأمين على الودائع ايجابيات ملموسة ، حيث :

* يكمل التأمين على الودائع الضمانات الحكومية ومهمة البنك المركزى فى قيامه بدور مقرض الملاذ الاخير، مما يساعد على توفير الثقة فى النظام المالى وفى امان المدخرات لدى المؤسسات المالية . ولهذا فان البنوك الامريكية تتباهى بعفويتها فى المؤسسة الاتحادية للتأمين على الودائع ، لطمأنة المودعين فى الولايات المتحدة الامريكية . ويكتسب نظام التأمين على الودائع اهمية فى ذلك المجال نظرا لأن الاشخاص المستهدفين هم عادة صغار المودعين .

* أيضا بالرغم من تمسك البنوك المقرضة بالحصول على الضمانات وقدرتها على المساومة ، لا يلبث المقترض أن يصبح فى مركز اقوى بمجرد تسلمه النقود . فهو قد يبدها وقد يسي استخدامها وقد يلجأ ببساطة الى الامتناع عن السداد . وكثير من النظم القانونية فى البلدان النامية تميل الى محاباة المقترض مما يجعل من الصعب على المقرض ان يطبق اجراءات غلق الرهن على الضمان . وهنا تبدو اهمية التأمين على الودائع فى مساندة البنوك .

* ولا يمكن اغفال مصلحة وكالات وصناديق التأمين على الودائع ففى
جدية الرقابة على البنوك وتطبيق العقوبات على المؤسسات الخاسرة واحتمالات
سرعة التحرك ومراعاة كل حالة على حدها . وكلها اعتبارات فى خدمة الاقتصاد
القومى .

٢/٢/٣ - وحدات للائجار فى الوراق المالية :

بغير خروج سافر عن طبيعة البنك التجارى ولعدم الاضرار باعتبارات
السيولة ولتوخى الحيطة والحذر عند التوظيف المكثف للموارد المصرفية
فى استثمارات حقيقية وطويلة الاجل كيتعين أن يكون الهدف الاساسى للبنوك
ليس الاحتفاظ نهائيا بالاسهم والسندات والصكوك او تكوين احتكارات مالية
وصناعية ، وانما ترويج الاكتتابات فى اسهم الشركات سواء قام البنك بدفع
رأس مال المشروع بالكامل عند تأسيسه أو ساهم فى التأسيس والتوسعات .
بهكذا تشارك البنوك فى استثمارات منتجة وطويلة الاجل فى خدمة تنمية
الاقتصاد القومى مع ضمان السيولة والامان والربحية فى نفس الوقت ؛

سياسة الترويج للاكتتابات دون الاحتفاظ نهائيا بالاوراق المالية :

تشير بيانات البنك الدولى (تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٩
ص ٧٠ - ٧١) الى أن الشركات القابضة مثل سوسيتيه جنرال دى بلجيك فى
بلجيكا تحتفظ بحصص كبيرة فى اسهم رؤوس اموال كل من البنوك والشركات
الصناعية وما عدا ذلك من دول فان البنوك لا تحتفظ فى الغالب بحصص
ملموسة فى اسهم رؤوس اموال الشركات . وفى اليابان يعد احتفاظ البنوك
بحصص فى اسهم رؤوس اموال المشروعات محدودا . (وان كان العرف المالى
اليابانى يجعل للمدين دورا شبيها بدور حصص الاسهم) وفى المانيا لا تحتفظ
البنوك الا بحصة فى اسهم رؤوس اموال قلة من الشركات الصناعية الكبيرة .
وفى سويسرا وهولندا تمارس البنوك دورا اساسيا فى تمويل الصناعة ولكنها
لا تحتفظ بحصص مباشرة فى اسهم رؤوس اموال الشركات الصناعية . وفى السويد
يرخص للبنوك التجارية القيام بعمل سماسة البورصة ولكن ليس مسموحا
لها بالاحتفاظ باسهم رؤوس اموال المشروعات الا من خلال شركات قابضة . وقد
تم فى العديد من البلدان الصناعية (مثل بريطانيا وفرنسا وبلجيكا
وكندا واليابان) تعديل القوانين للسماح للبنوك وغيرها من المؤسسات
المالية بالعمل كسماسة فى البورصة .

وقد كانت سياسة الترويج للاكتتابات في اسهم رؤوس اموال المشروعات هي بالفعل سياسة بنك مصر العشرينات حيث كان يقوم بانشاء وتوسيع الشركات الصناعية والتجارية ولو بدفع رأسمالها بالكامل عند التأسيس ليتيح الموارد المالية الكافية لها ثم يقوم بالترويج للاكتتاب في اسهم الشركة وطرح الاسهم التي في حوزته للتداول وذلك عندما تقوى الشركة انتاجيا وماليا . ففي عام ١٩٢٨ على سبيل المثال طرح بنك مصر للاكتتاب العام ٢٥ الف جنيه زيادة في راس مال شركة مصر للنقل والملاحة واقبل المصريون وتمت تغطية الاكتتاب في جميع الاسهم المطروحة قبل موعد انتهاء الاكتتاب مما دفع البنك الى التنازل عن جزء من الاسهم التي في حوزته للمستثمرين الراغبين في المساهمة (٣٩) .

ولهذا ، يتعين في ضوء التجارب الناجحة لتوسيع نطاق الاستثمارات من خلال البنوك دون الاضرار باعتبارات السيولة والامان ، ان يكون الهدف الاساسي للبنوك ترويج الاكتتاب في اسهم المشروعات التي يقوم بتأسيسها او توسيعها . ويقلل هذا السلوك كثيرا من احتمالات الخسارة المقترنة بالاستثمار طويل الاجل ، مما يحقق بالتالي المعنى الحقيقي للسيولة باعتبارها سهولة التحويل الى نقود بلا خسارة .

تحريك وتنمية المحافظة المالية لدى البنوك :

من المنطقي ان يتم ترويج الاكتتابات من خلال تحريك وتنمية المحافظ المالية لدى البنوك العاملة في مصر . وبالفعل لقد بدأت البنوك في الونة الاخيرة في طرح جزء من محافظها المالية الراجعة للبيع والتداول . فعلى سبيل المثال قام البنك الاهلي المصري ببيع ما قيمته ٦٠ مليون جنيه من محفظته المالية وطرح اسهمه للبيع في خمس شركات منها شركة السويس للاسمنت ، ويدير الان نحو ٨٧٠ محفظة مالية اجنبية ومحلية في دول الخليج والمملكة العربية السعودية .

ولجعل ادارة المحافظ المالية اداة مصرفية فعالة ومحفزة للمستثمرين على توظيف اموالهم في اسهم وسندات وصكوك تمويل المشروعات يتعين منطقيا :

- تحديث ادارة المحافظ المالية بالبنوك ،من خلال خلق جيل قوى من مديري المحافظ وخبراء الاستثمار والتعامل بالبورصة وخبراء تحليل المعلومات والتنبؤ... مع توفير شبكة متكاملة ومتطورة للمعلومات .

- السماح للبنوك بممارسة اعمال السمسرة بالبورصة .

- ترويج الفكرة لدى جمهور المودعين والمستثمرين وتعريفهم بامكانياتها وحدود مخاطرها. وتنويع الاوراق المالية من حيث درجات السيولة والعائد والمخاطرة... وترتبط تلك التطورات بتنمية سوق الاوراق المالية فى مصر .

صناديق الاستثمارات المالية :

على الرغم من تواجد ادارات المحافظ المالية لدى البنوك العاملة فى مصر ، الا أن اتجاهها معاصرا تبنى فكرة ترويج الاكتتابات وتوظيف البنوك لفوائضها والمساهمة فى انشاء وتوسيع المشروعات من خلال انشاء وحدات مستقلة للاستثمارات المالية يمكن أن تتخذ مسميات متعددة منها : شركات او صناديق الاستثمار فى الاوراق المالية ، الشركات المالية القابضة، شركات استثمار أو توظيف الاموال... وقد نصت م ٣٥ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ باصدار قانون سوق راس المال على جواز انشاء صناديق استثمار. وأجازت م ٤١ للبنوك (وشركات التأمين) بترخيص من الهيئة العامة لسوق المال بعد موافقة البنك المركزى (او الهيئة المصرية العامة للرقابة على التأمين بالنسبة لشركات التأمين) أن تباشر بنفسها نشاط صناديق الاستثمار.

وتتضمن فكرة صناديق الاستثمار العديد من المزايا والايجابيات والضعافات :

* فمن حيث أنها تعمل بأموال الغير (المودعين والمستثمرين) فهى وسيلة لتجميع المدخرات على نحو مماثل لنشاط شركات توظيف (تلقى) الاموال .

* ومن حيث انها تسعى الى توظيف اموالها فى سلة من الاوراق المالية على خلاف شركات توظيف الاموال ، فهى ادوات مصرفية لمخاطبة الراغبين فى التعامل فى الاوراق المالية سواء لديهم القدرة على ذلك التعامل أو لا يتمتعون بتلك المقدرة نظرا لعدم خبرتهم ودرائتهم او لضعف امكانياتهم

أو لعدم قدرتهم على تحليل ميزانيات المشروعات والتعرف على اوضاعها المالية وقياس درجات الخطر. وبالتالي فهي وسيلة هامة لتنمية سوق المال وحافز للاستثمار فى المشروعات ووسيلة لتوفير التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية من حيث انها تتولى مسئولية تغطية الاكتابات كلية او جزئيا ثم الترويج للوراق المالية والتصرف فيها.

ولكن فكرة صناديق الاستثمار على النحو الذى وردت به فى المواد ٣٥ - ٤١ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ تنطوى على بعض المخاطر والمعوقات التى يتعين تلافيها اذا أريد للفكرة النجاح :

* فلقد نصت مواد القانون على أن يتخذ الصندوق شكل شركة المساهمة برأسمال نقدى (م ٣٥) - وبالتالي يتعين انشاء شركة خاصة بكل صندوق

(وهى الشركة المالكة للصندوق) . كما يتعين أن تنشأ شركة خاصة بإدارة كل صندوق ولها مجلس ادارة . وأن يستثمر الصندوق امواله من خلال احدى الجهات المختصة . وان يتم حفظ الاوراق المالية التى يستثمر الصندوق امواله فيها لدى أحد البنوك الخاضعة لاشراف البنك المركزى المصرى على الا يكون هذا البنك مالكا او مساهما فى الشركة المالكة للصندوق او الشركة التى تتولى ادارته (مواد ٣٥ و ٣٨) . وهذه تعقييدات لامحل لها وتقضى على عنصر هام من عناصر الضمان لدى المودعين وهو قولى البنوك مباشرة أمر الودائع لديها .

* وتعتبر الادارة الفعالة والمرنة للصناديق من اهم عناصر نجاح الفكرة ، حيث يتعين على القائمين على أمر الصندوق تحليل المراكز المالية والميزانيات والقيام بالتوقعات ومتابعة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والخارجية مع التحرك السريع والامانة .. وكلها امور غير متوافره حاليا . فضلا عن أن الكثير من المشاكل يمكن أن تنشأ فيما يتعلق بالعلاقة بين ادارة الصندوق والشركة المالكة له والبنوك وادارات المشروعات التى يساهم فيها . فضلا عن خضوعه لرقابة البنك المركزى والهيئة العامة لسوق المال .

• ومما لاشك فيه أن تجاهل حائزى الارصدة المالية فى مصر للتعامل فى الاوراق المالية فضلا عن تزايد ظاهرة الشركات المغلقة وبلوغها نسبة تفوق ٧٢ ٪ من الشركات ،يمثل عقبات عسيرة امام نجاح صناديق الاستثمار وبالفعل لقد سعى بنك مصر ايران نحو انشاء شركة قريبة من صندوق الاستثمار بمدينة دمياط نظرا لتمتع سكانها بفوائض مالية بفضل ممارستهم لصناعتى الاثاث والحلوى الراضجتين فضلا عن عدم ميلهم للاكتناز الا أن التجربة لم توفق .

• ولمزيد من الضمان ،تصت م ٢/٢٥ على أن تهدف صناديق الاستثمار الى استثمار المدخرات فى الاوراق المالية ،وبالتالى ليقوم بالاستثمارات المباشرة . الا أن نص المادة وضع استثناءً حيث أجاز لمجلس الهيئة العامة لسوق المال أن يرخص للصندوق التعامل فى القيم المالية المنقولة الاخرى او فى غيرها من مجالات الاستثمار . وقد يصحح الاستثناء بمشابهة القاعدة . كما انه ليس من المستبعد أن تكثف الصناديق من مشترواتها من اذون (وسندات) الخزانة على حساب مشترواتها من اسهم وسندات وصكوك المشروعات وينتهى اذن الامر بعدم تغير نمط توظيف البنوك لمواردها بل يصبح بإمكان صغار المدخرين (والذين لم يكن يستطيعون شراء اذون الخزانة بقيمة الحد الادنى للمزادات وهو ٢٥ الف جنيه) التعامل فى اذون الخزانة من خلال صناديق الاستثمار . وهكذا يتعمق التفضيل الربعى والمضارى .

مع تلك المعاب وان لم تتمكن الادارة الاقتصادية من تجاوزها ،لن تنجح صناديق الاستثمار فى أن تكون بديلا فعلا لشركات توظيف (تلقى) الاموال وادارات المحافظ المالية بالبنوك والشركات القابضة وشركات الاكتتاب والترويج . . . ولهذا يلزم بالضرورة تذليل تلك المعاب وتبسيط الاجراءات والاجهزة من خلال تنظيمات قانونية وفنية مرنة .

٣/٢/٣ - صندوق الفوائض النقدية المشترك (٤٠) :

INTERBANK MARKET

لقد أثبتت التجارب أن السوق مابين البنوك يمكنه تفادى تراكم الارصدة والفوائض النقدية لدى البنوك ذات الفائض كما يمكنه تعويض محدودية السوق المالية وتلبية الاحتياجات قصيرة الاجل . وبذلك يكون مصدرا هاما للسيولة فى الاجل القصير وفى صالح البنوك ذات العجز مثال البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والاعمال الضعيفة . ويساعد على زيادة فعالية سياسة السوق المفتوحة حيث يمثل سوقا ثانوية لتداول أوراق

الحكومة والبنك المركزي. والى جانب صندوق التأمين على الودائع فإن رواج سوق التعامل مابين البنوك يعتبر وسيلة للتكافل بين البنوك .

وبالنسبة لسوق مابين البنوك العاملة في مصر، لا يوجد نظام موضوع للتعامل وانما يتم ذلك بالاتفاق الثنائي بين المتعاملين. هذا فضلا عن ضعف التعامل بين البنوك بالمقارنة بحجم تعاملها مع الخارج. ونتيجة لضعف سوق التعامل فيما بين البنوك العاملة في مصر وعدم خضوعه لقواعد منظمة ومستقرة وواضحة، تعرضت البنوك التي تعتمد جزئيا على البنوك الاخرى لمعوقات متزايدة خاصة تزايد أسعار الفائدة وتعاطف تفضيل البنوك ذات الفائض استثماره في اذون الخزانة أو في الخارج والاوراق الحكومية قصيرة الاجل .

ويمكن تشجيع التعامل مابين البنوك العاملة في مصر من خلال اقامة حساب مركزي او سوق أو صندوق للفوائض النقدية المشتركة . تودع في هذا الصندوق (او الحساب) وبحرية تامة الفوائض النقدية للبنوك فضلا عن نسبة (باعتبارها حد ادنى) يحددها البنك المركزي من موارد البنوك الاربعة الكبار وفقا لحجم ودائعها. ولتشجيع الايداعات بهذا الوعاء تدخل امواله ضمن الاصول السائلة للبنوك المودعة عند حساب نسبتى الاحتياطي النقدي والسيولة، كما يتم تحديد أسعار الفائدة في حدود أسعار أنون الخزانة . ويتعين أن توضع شروط و ضمانات وميكانيكة استخدام اموال الصندوق بما يضمن استخدامها في احتياجات فعلية وليست في عمليات عبور كما يحدث في اسواق الشرق الاوسط .

والى جانب الاستخدامات قصيرة الاجل لاموال الصندوق، فإنه يمكن توظيفه جانبا من الفوائض المستقرة في تمويل المشروعات الكبيرة (تطويرا لفكرة القروض المشتركة) . ويمكن أن يتخذ الصندوق نظام صناديق الاستثمار المالية ، حيث يقوم بترويج الاكتتابات في اسهم وسندات وصكوك تمويل المشروعات . ويضمن ذلك النظام تنويع الاوراق المالية دون الاقتصار على مقترض واحد كما في ظل نظم القروض المشتركة . كما انه يجمع بين اعتبارات السيولة والعائد والامان .

ويتطلب التعامل بين البنوك ضرورة :

■ خلق مرآة حكيم للفصل في العلاقات بين البنوك مما يهيء استقرار

* تعزيز دور البنك المركزي من خلال تقليل هيمنته السياسية المالية على السياسة النقدية وزيادة امكانيات البنك المركزي الفنية وتقوية حقوقه الرقابية. وقد استهدفت فعلا التطورات التشريعية المعاصرة ومنها قانون البنوك الجديد (قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ الصادر في يونيو ١٩٩٢) تحقيق الرقابة الفعالة للبنك المركزي المصري على مختلف الوحدات المصرفية وتأكيد حقه في وضع القواعد اللازمة لتعديل هيكلها المالية ودعمها.

* تعزيز دور اتحاد البنوك ليتمكن من انعاش سوق التعامل بين البنوك وخلق ميثاق شرف وايجاد رؤية مصرفية موحدة. وواضحة وترسيخ مفاهيم وأعراف العمل المصرفي الصحيح واتباع التشاور في المسائل المشتركة لتنظيم المنافسة الصحية بين الاعضاء.

*** خاتمة ***

يؤكد التاريخ أن بنوك الغالبية العظمى من البلدان الصناعية أسدت عظيم الخدمات الى النهوض المبكر باقتصاديات تلك البلدان ودفعت عجلة تقدمها وتكوين قواعدها الانتاجية والنهوض بالكفاءة والتحديث وفي هذا الصدد تؤكد البيانات أن الجهاز المصرفي في مصر و بلدان نامية عديدة قد سيطر على ارصدة نقدية هائلة تفوق في كثير من الاحيان الاحتياجات التمويلية الاقليمية فضلا عن الانتشار المصرفي الهائل وتكاثر اجهزته الفنية ومراكز الدراسات والبحوث وانفتاح آفاق الاستثمار وتوالى التدابير المحررة لادائه من العديد من القيود الفنية والادارية. ولكن واقعيًا لم يفهم الجهاز المصرفي المصري الاستثمار على انه الانفاق على السلع الانتاجية من زاوية الاحتياجات الحقيقية للاقتصاد المصري في الاجل الطويل، فاخترار الطريق السهل والاحوط خلال الخمس عشر سنة الماضية مركزا جهوده على تجميع المدخرات ومفضلا التوظيفات قصيرة الاجل وغير الانتاجية او في الخارج متجاهلا الى حد مؤسف الاستثمارات الانتاجية طويلة الاجل.

ولعل الاداء المصرفي الربحي وتعاضم ارصدة الائتمان المصرفي غير الانتاجي والممتد الى كافة المجالات والاسواق يفسر لفرز تعمق الركود والاختلالات الكلية (البطالة، التضخم ٠٠) في الوقت الذي نرى فيه الائتمان المصرفي بمعدلات كبيرة وغير مسبوق (٢٢ ٪ في المتوسط سنويا خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٠).

ومن أجل الخروج من دائرة الركود والاختلالات الكلية من خلال رفع درجة استجابة الجهاز المصرفى للاحتياجات التمويلية القومية الحقيقية فى الاجل الطويل لبناء وتوسيع القاعدة الانتاجية، يتعين البدء فى الاجل القصير فى توسيع نطاق الاستثمارات من خلال البنوك التجارية التى تمثل بمفردها حاليا ما يقرب من ثلثى اجمالى المراكز المالية للجهاز المصرفى المصرى وتتلقى اكثر من ٨٠ ٪ من ارصدة الودائع المصرفية. وما تزال تشير الدلائل الى مواصلة البنوك التجارية البقاء على قمة الجهاز المصرفى والسوق المالية من حيث الاهمية والانتشار والنمو. وتساند التطورات المصرفية ذلك الاتجاه وامكانيات نجاح المزج بين العمل المصرفى التجارى والعمل المصرفى الاستثمارى. كما تعتبر فوائض السيولة العالية الراكدة لدى البنوك التجارية مبررا قويا لخروج تلك البنوك عن نظرية القروض التجارية والدائرة المغلقة. وايضا يعتبر النمو الهائل للودائع الادخارية ولأجل وللتوفير وتزايد اهميتها النسبية هدمًا لحجة اعتماد البنوك التجارية على موارد قصيرة الاجل، وعنصر امان ضد مخاطر الاعسار وفقدان السيولة. بل ان عدم دخول البنوك التجارية فى استثمارات طويلة الاجل يمثل حقيقة اهدارا لموارد مستقرة فى جانبها الاعظم.

ولمزيد من الضمان يتعين اعادة هيكلة الجهاز المصرفى المصرى فى الاجل الطويل واحياء الوظيفة الاستثمارية لدى البنوك المتخصصة وبنوك التنمية الوطنية وبنوك الاستثمار والاعمال مع تقليص الدور الاستثمارى للبنوك التجارية تدريجيا.

ويلزم منطقيا، من اجل نجاح التوسع المصرفى الاستثمارى، تهيئة البيئة مسبقا وذلك من خلال استقرار السياسات وتبسيط الاجراءات وتوحيد اجهزة الاستثمار وتعديل نسب الاحتياطي النقدى والسيولة ومعايير التوسع الاستثمارى وايجاد رؤية واضحة لدى المصرفيين بأبعاد مهمتهم الوطنية.

ومما لاشك فيه وكما تؤكد تجارب الماضى فإن التوسع فى الاستثمارات المصرفية يمكن أن يجر خلفه مخاطرا جمة وكوارثا بالنسبة للبنوك والأسواق والاقتصاديات والمودعين والمتعاملين فى الاستثمارات. ويمكن بقدر المستطاع احتواء هذه الاضرار والمخاطر من خلال رسم حدود آمنة للتوسع المصرفى فى الاستثمارات ووضع آليات لتوقى المخاطر وللتكافل بين الوحدات المصرفية. من بين تلك الآليات انشاء صندوق التأمين على الودائع وصناديق الاستثمار المالية وصندوق الفوائض النقدية المشترك.

وتمتاز تلك الاستراتيجية لتطوير الاداء المصرفى بأنها:

* تحقق الاستفادة من الموارد المصرفية الهائلة والمتدفقة وفى خدمة التنمية الاقتصادية . ولذلك تعتبر استراتيجية للتنمية اعتمادا على الموارد المحلية .

* توفق بين رغبات المدخرين من حيث توفير الامان والسيولة والعائد، واحتياجات التمويل فى توفير موارد تمويلية طويلة الاجل .

* توثق العلاقة بين السوق النقدية وسوق رأس المال . فالبنوك وهى اساسا مؤسسات تنتمى الى السوق النقدية ، تقدم الاموال اللازمة لسوق رأس المال لتمويل الاستثمارات طويلة الاجل .

ومن الطبيعى أن يرتهن نجاح تلك الاستراتيجية وتحقق جوانبها الايجابية بمدى اقتناع المسئولين والمصرفيين بمضمونها وايضا مدى كفاءة ومرونة المؤسسات والاجهزة المنبثقة عنها .

*** هوامش ومراجع ***

(١) البنك الدولي " تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٩ " ، ص ٥٨ والجدول ٢ - ٤ . ويشتمل مجموع الاصول المالية على اصول بنوك الايـسـداع والبنك المركزي ومؤسسات الاقراض المتخصصة ومؤسسات المدخرات التعاقدية ومؤسسات الاستثمار الجماعي ، بالإضافة الى الاسهم والسندات غير المسددة وتتضمن البلدان النامية محل الدراسة : الأرجنتين ، باكستان ، البرازيل البرتغال ، تايلند ، تركيا ، جمهورية كوريا ، شيلي ، الفلبين ، فنزويـلا ماليزيا ، نيجيريا ، والهند . وتتضمن مجموعة البلدان الصناعية : الولايات المتحدة ، اليابان ، المملكة المتحدة ، فرنسا ، ألمانيا الاتحادية ، كندا استراليا والسويد . وتتعلق البيانات بعام ١٩٨٥ . وإذا أخذت البنوك المركزية في الاعتبار ، فإن سيطرة الجهاز المصرفي في البلدان النامية تبدو بشكل أوضح حيث ترتفع الحصة من مجموع اصول النظام المالي الى ٦٨٪ مقابل ٤٠٪ في البلدان الصناعية .

(٢) البنك المركزي المصري " التقرير السنوي والمجلة الاقتصادية والتطورات الائتمانية والمصرفية " والبنك الاهلي المصري " النشرة الاقتصادية " ، اعداد متفرقة . بنك مصر " النشرة الاقتصادية " ، السنة السابعة والعشرون ، ١٩٨٢/١٩٨٣ ، ص ٥ - ٣٢ " امكانيات مصر كمركز مالي للشرق الاوسط وافريقيا " . بنك مصر " النشرة الاقتصادية " ، السنة التاسعة والعشرون العدد الاول ، ١٩٨٥ ، ص ٤٥ - ٧١ " تقييم دور الجهاز المصرفي في الاقتصاد المصري " .

(٣) تقدر الكثافة البنكية (خارج قسمة عدد السكان على عدد الوحدات المصرفية شاملة المراكز الرئيسية والفروع للبنوك التجارية وبنوك الاستثمار والاعمال وفروع البنوك الاجنبية) بنحو ٥٢ الف نسمة لكل وحدة مصرفية في مارس ١٩٩٠ مقابل ٧٩ الف نسمة لكل وحدة مصرفية في عام ١٩٨٠ (على اساس أن تعداد السكان ٥٢٨ مليون نسمة في مارس ١٩٩٠ و ٤٠٧ مليون نسمة في يونيو ١٩٨٠ وأن عدد الوحدات المصرفية ١٠١٤ في مارس ١٩٩٠ مقابل ٥١٤ في يونيو ١٩٨٠) . البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثلاثون ، العدد الثالث ١٩٩٠/٨٩ ص ٥٤٩ . وتبلغ الكثافة البنكية نحو ٢٩ الف نسمة لكل وحدة مصرفية في مارس ١٩٩٠ اذا اخذنا في الاعتبار بنوك القرى .

(٤) اتجهت البنوك بصفة خاصة منذ عام ١٩٨٦ الى توظيف جانب من فائض سيولتها المودعة لدى البنك المركزي والتي تتجاوز نسبة الاحتياطي النقدي المقررة وذلك في شراء الاوراق المالية الحكومية . وتزايد ذلك الاتجاه مع مطلع عام ١٩٩١ حيث اللجوء المتزايد من الدولة الى اصدار اذون الخزانة .

(٥) وكانت النسب متدنية للغاية خلال النصف الثاني من السبعينات . بينما الملفت للنظر أن نسب الاستثمارات طويلة الاجل لدى البنوك التجارية في مصر كانت مرتفعة خلال الخطة الخمسية ١٩٦٠ - ١٩٦٥ حيث بلغت كمتوسط سنوي خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٣ نحو ٢٨,٣٪ من اجمالي المراكز المالية و ص ٤٢٪ من أرصدة الودائع و ص ٢٨٪ من أرصدة الاقراض والخصم والاستثمارات (نسب محسوبة من واقع بيانات البنك الاهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، المجلد ٢١ ، العدد الثاني ، ١٩٦٨ جدول ٣/١ - أ) .

(٦) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٩ ، ص ٥٨ انظر ايضا الحاشية رقم (١) من البحث القائم لبيان مجموعات البلدان ومكونات اصول النظام المالي .

(٧) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ١٩٨٨/٨٧، ص ٦٢ - ٦٩
و التطورات الائتمانية والمصرفية يناير ١٩٧٦ - يونيو ١٩٨٠، ص ٦٥.
(٨) سيد عيسى ، " سياسة اسعار الفائدة في ظل التحرير الاقتصادي " ،
من بحوث المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر للاقتصاديين المصريين
١٩٩١ ص ٢٦ - ٢٩ .

(٩) يقوم د. فؤاد مرسى (" التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية،
الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٠، ص ١٦٥ - ١٦٦) تفسيراً للظاهرة بقوله:
يكفي تمويل تسويق الحاصلات وحدها - كالقطن والارز - لتعبئة الجهاز المصرفي
بأكمله خلال المواسم الزراعية .. كما انه يزيد من المعروض النقدي
فتزداد دورة النقود في التداول لسداد الضرائب والديون والاستهلاك
والتراكم الرأسمالي .. وفي نهاية الموسم تعود النقود في صورة ودائع
او قروض جديدة . ولهذا لم يحتل تسويق المنتجات الصناعية مكانة كبيرة
في التمويل المصرفي .

(١٠) نسب محسوبة من بيانات البنك المركزي المصري . ونلفت النظر
الى أن الوضع لم يكن كذلك للال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٣ حيث شهد نصيب
التجارة من الائتمان المصرفي انخفاضا ملحوظا ليظل في حدود ٣١٪ من
ارصدة التسهيلات الائتمانية المصرفية مع ارتفاع نصيب قطاعي الزراعة
والصناعة الى اكثر من ٥٦٪ .

(١١) لمزيد من التفصيل حول مدى جدوى السياسات الائتمانية
الانكماشية ، انظر د. السيد السيد عبد المولى ، " دور الجهاز المصرفي في
تمويل التنمية الصناعية في مصر ١٩٨٠ - ١٩٨٧ " مصر المعاصرة ، السنة ٧٩
العددان ٤١٣ - ٤١٤ يوليو - اكتوبر ١٩٨٨ ص ٢٦٦ - ٢٩٥ . د. محمد محمد
على هاشم ، " دراسة تحليلية لتكلفة الاقتراض المصرفي بالتطبيق على عملاء
بنك التنمية الصناعية " ، من بحوث المؤتمر العلمي السنوي السادس لكلية
التجارة - جامعة المنصورة ، ابريل ١٩٨٩ ص ٤٦ .

(١٢) البنك المركزي المصري ، اعداد متفرقة من المجلة الاقتصادية
والتطورات الائتمانية والمصرفية .

(١٣) وفقا لتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن نشاط واعمال
البنوك حتى عام ١٩٨٨/٨٧ تقدر جملة ما حولته البنوك الاجنبية من ممر
للخارج بأكثر من ١٥ مليار جنيه في شكل ارباح . في حين لاتبلغ حقوق ملكية
كافة بنوك الاستثمار والاعمال ١٣٨٣ مليون جنيه في يونيو ١٩٨٨ .

(١٤) لقد ارتفعت ارصدة الائتمان المصرفي (القروض والتسهيلات
الائتمانية) لتبلغ ٥٧ مليار جنيه في مارس ١٩٩٠ مقابل ٢٤ مليار جنيه
في ديسمبر ١٩٧٥ ، بمعدل نمو سنوي مركب ٢٢٪ خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٠ . وفي
نفس الوقت ارتفع الميل المتوسط لاستخدام التمويل المصرفي (مقاسا بنسبة
التمويل المصرفي الى الناتج القومي الاجمالي بالاسعار الجارية) من ٤٥٪
في بداية الفترة الى اكثر من ٧٥٪ في نهاية الفترة .

(١٥) للتعرف على مهام البنوك غير التجارية وتقييم دورها
راجع: نصوص القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون البنوك
والائتمان . والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ الخاص ببعض الاحكام الخاصة بالجهاز
المصرفي . وقرار وزير المالية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٥ المعدل بتاريخ ١٠/٦/١٩٧٦
المحدد لمهام بنك التنمية الصناعي . ونصوص القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ .

وراجع أيضا: د. عبد الهادي عبد القادر سويقي " اقتصاديات النقود
والبنوك " ، القاهرة : مطبعة الدجوى ١٩٨١ . د. حسن حسني ، عقود الخدمات
المصرفية " ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٩ - ١٢ . د. ابراهيم مختار ، " نشاط البنوك
المتخصصة " ، الجهاز المركزي للكتب - القاهرة ١٩٨٠ . د. ابراهيم مختار

" بنوك الاستثمار " مكتبة الانجلو المصرية ١٩٨٧ . د . محي الدين اسماعيل - علم الدين ، " موسوعة أعمال البنوك " القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٢٠ . البنك المركزي المصري - الادارة العامة لتجميع مخاطر الائتمان المصرفي ، " توزيع التسهيلات الائتمانية من واقع الاقترارات عن مراكز عملاء بنوك الاستثمار والاعمال " سنوات مختلفة . د . شريف حسن هاشم ، " تحليل المخاطر الائتمانية لجملة بنوك الاستثمار والاعمال في مصر خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٨ " من بحوث المؤتمر العلمي السنوي السادس لكلية التجارة - جامعة المنصورة ١٩٨٩ . د . مصطفى رشدي شيحة ، " الاقتصاد النقدي والمصرفي " ، الاسكندرية : السدار الجامعية ١٩٨٥ ، ص ٢٨٦ - ٣٩٨ .

(١٦) د . محمد زكي شافعي ، " مقدمة في النقود والبنوك " ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٥ ، ص ٣٠٨ - ٣١١ .

(١٧) سيد عيسى ، " تطوير سوق التمويل في مصر " من بحوث المؤتمر السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين ، القاهرة : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، ١٩٨٨ ، ص ١٣ - ١٥ .

(١٨) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٩ ، ص ٥٨ و ١٣٤ .

(١٩) د . محمد زكي شافعي ، " مقدمة في النقود والبنوك " القاهرة : دار النهضة العربية ١٩٨٥ ، ص ٣٠٨ . البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٩ ، ص ٩ ، ٢٦ ، ٦٣ ، ٦٦ ، ٧٠ ، ٧١ .

(٢٠) لمزيد من التفصيل حول تجربة بنك مصر : د . محمد زكي شافعي ، مرجع سابق ، ص ٣١٢ - ٣١٥ . د . فؤاد مرسى ، مرجع سابق ، ص ٤٩ - ٥٨ . بنك مصر ، النشرة الاقتصادية ، السنة ٢٧ ، ١٩٨٢/١٩٨٣ ، ص ٢٣ . روبرت مابرو - سمير رضوان ، " التصنيع في مصر ١٩٣٩ - ١٩٧٣ " القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ ، ص ٤٥ - ٤٦ . د . محمود عبد الفضيل " تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية " ، القاهرة : دار المستقبل العربي ١٩٨٣ ، ص ٦٧ . سامية سعيد امام ، " بنك مصر العشرينات وبنك مصر السبعينات " ، ص ٦٠ - ٧٠ - من قضايا فكرية - الكتاب الثالث والرابع ، اغسطس - اكتوبر ١٩٨٦ .

(٢١) جاء في مقدمة كتاب طلعت حرب (علاج مصر الاقتصادي ومشروع بنك المصريين او بنك الامة ، ١٩١١) ان رأس مال البنك ينجز به ويجزر المنفعة لأصحابه ويعود على البلاد بمنافع عمومية .

(٢٢) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٩ ، ص ٩٦ - ٩٧ .

و ٢٨٢ - ٢٨٤ .

(٢٣) د . محمد زكي شافعي ، مرجع سابق ، ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .

(٢٤) نقدر رهيدا الاموال الحبيسة (محسوبا عن أساس : رصيد الودائع لدى البنوك التجارية لسنة معينة مضروب في نسبة فائض السيولة لنفس العام) بنحو ٢٨٦٤ مليون جنيه في ديسمبر ١٩٧٥ ، ١٥١٨٧ مليون جنيه في ديسمبر ١٩٨٠ ، ٤٩٧١٩ مليون جنيه في يونيو ١٩٨٦ و ٤٥٤٥٤ مليون جنيه في نهاية مارس ١٩٩٠ . ويعطى هذا المؤشر التقريبي صورة عن ادنى التقديرات لأرصدة الاموال الراكدة لدى البنوك التجارية العاملة في مصر وهي أرصدة يمكن استخدامها في استثمارات طويلة الاجل دون خوف من اعسار او فقـدان السيولة او تغيير لطبيعة البنك التجارى .

(٢٥) د . السيد السيد عبد المولى ، " دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الصناعية " ، مصر المعاصرة ، السنة ٧٩ ، العددان ٤١٣ - ٤١٤ يوليو - اكتوبر ١٩٨٨ ، ص ٢٧٦ .

(٢٦) وهذا هو رأى د. حازم الببلاوى فى مناقشاته وتعليقاته الخاصة بمشكلة السيولة فى البنوك .

وتقدم دراسة سيد عيسى " ادارة السيولة النقدية فى مصر خلال التسعينات " من بحوث المؤتمر العلمى السنوى الخامس عشر للاقتصاديين المصريين ، ١٩٩٠ ، تحليليا مفصلا لموضوع السيولة النقدية .

(٢٧) د. ابراهيم مختار التمويل المصرفى مكتبة الانجلو المصرية ١٩٨٧ ص ٢٢-٢٣

(٢٨) د. سلطان أبو على ، " شركات توظيف الاموال " ص ٧٠ من كتاب مؤتمر التنمية الصناعية - بنك التنمية الصناعية ، القاهرة ١٩٨٨ .

(٢٩) د. محمد فريد الصحن ، " اتجاهات مديرى البنوك المصرية نحو المفاهيم الحديثة للتوزيع المصرفى " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية - جامعة الاسكندرية ، المجلد ٢٧ ، العدد الثانى ، سبتمبر ١٩٩٠ ص ٦٥ .

(٣٠) د. فؤاد مرسى ، (١٩٨٠) مرجع سبق ذكره ، ص ٤٥ .

(٣١) د. صبرى أحمد ابوزيد ، دور سوق المال فى تنمية الاستثمارات فى مصر خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٦/٨٥ ، مصر المعاصرة ، السنة ٧٦ ، العددان ٤١١ - ٤١٢ ، يناير - ابريل ١٩٨٨ ص ٧٦ .

(٣٢) سيد عيسى (١٩٩١) مرجع سبق ذكره ، ص ٢١ - ٢٢ ص ٢٤ ، ٢٣ . منى قاسم ، " اثر تحويلات المصريين العاملين بالخارج على التضخم ودور الجهاز المصرفى فى حل المشكلة " من بحوث المؤتمر العلمى السنوى السادس لكلية التجارة - جامعة المنصورة (مؤتمر الاسعار والدخول فى مصر) مارس ١٩٩٠ ص ٢١٦ .

(٣٣) من الدروس المستفادة من تجربة شركات توظيف الاموال والتجارب المماثلة لها فى بلدان اخرى ، ان توزيع العائد فى صورة تختلف عن سعر الفائدة فى ظل العقلية السائدة له اثر جوهري فى جذب المدخرات (د. سلطان ابو على ، " تجربة الباكستان فى مجال شركات توظيف الاموال " من بحوث مؤتمر التنمية الصناعية ، ١٩٨٨ ص ٦٣ - ٧١ من كتاب المؤتمر) .

كما استنتجت د. لبنى محمد ابو العلا " العوامل المؤثرة على الادخار العائلى " من بحوث المؤتمر العلمى السنوى السادس لكلية التجارة - جامعة المنصورة ، ١٩٨٩ ص ٥٧) فى تحليلها الكمي ان تأشير سعر الفائدة وان كان موجبا الا انه ضعيف ، وتفسر ذلك بأن قوة الوازع الدينى لدى الافراد فى مصر من العوامل التى تضعف اثر سعر الفائدة .

ولمزيد من التفاصيل ، د. عبد الحميد الغزالي ، دراسة الجدوى الاقتصادية للمصرف الاسلامى الدولى للاستثمار والتنمية " ، القاهرة : المصرف الاسلامى الدولى ١٩٧٩ . د. عبد الحميد الغزالي - د. على حافظ منصور ، مقدمة فى اقتصاديات النقود والتوازن الكلى " ، مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨١ ص ١٧٥ - ٢٠١ .

(٢٤) محمود محمد فهمى ، تطور سوق الاوراق المالية فى مصر - واساليب تنميتها " معهد التخطيط القومى اكتوبر ١٩٨٢ . وبنك مصر ، النشرة الاقتصادية ، السنة ٢٧ ، ١٩٨٢/١٩٨٣ ، ص ٩ .

(٣٥) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٩ " ، ص ٥٤ ،

١٠٢ ، ١٠٤ .

(٣٦) لقد تجاهل المشرع المصرى نظاما سبق ان انشاه لدعم المشروعات الانتاجية والمالية المتعثرة . فلقد نصت م ٢٧ من قانون شركات تلقى الاموال رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ على انه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء صندوق يضم الشركات المساهمة العامة فى مجال تلقى الاموال لاستثمارها يسمى " صندوق التكافل " ويهدف الى دعم انشطتها ومساندتها حال تعرضها للمخاطر او مصاعب مالية ، وحماية اموال المودعين . ويكون للصندوق شخصية اعتبارية مستقلة ويتم تمويله بنسب معينة من هذه الشركات .

(٣٧) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٩ ، ص ٩٩
١٠٢، ١٠٤، ١٠٩

(٣٨) سيد عيسى (١٩٩١) مرجع سبق ذكره، ص ٩ - ١٠

(٣٩) د. صبرى ابوزيد، دور سوق المال في تنمية الاستثمارات فى مصر خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٦/٨٥، مصر المعاصرة السنة ٧٦، العددان ٤١١ - ٤١٢، يناير - ابريل ١٩٨٨، ص ٨٠ و ٨٢ ويشير ايضا الى فؤاد كمال حسين، مداخل تطوير سوق المال فى مصر "المؤتمر الدولى لتنمية سوق المال القاهرة، مايو ١٩٨٧ ص ٠٤

(٤٠) بنك مصر، النشرة الاقتصادية، السنة ٢٧، ١٩٨٢/١٩٨٣ "امكانيات مصر كمركز مالى للشرق الاوسط وافريقيا" ص ٢٠ - ٢٣. سيد عيسى (١٩٩١) مرجع سابق ص ١١ ، ٢٢ - ٢٣ ، ٣١ - ٣٢

١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢

بالتالى، ويوضح ان النمو الاقتصادي قد شهد تحسنا ملحوظا في السنوات الاخيرة، حيث ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي من ١٠.٢% في عام ١٩٧٧ الى ١٤.٢% في عام ١٩٨٢، مما يعكس التحسن في الاداء الاقتصادي. كما ان الاستثمارات في القطاع الخاص قد ازدادت بشكل ملحوظ، مما ساهم في تعزيز النمو الاقتصادي. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تواجه الاقتصاد المصري، مثل ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، مما يتطلب تدخلات حكومية فعالة لمواجهة هذه التحديات وتحقيق التنمية المستدامة.

جدول (١) - تطور المراكز المالية وأرصدة الودائع لدى الجهاز المصرفي المصري خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٠ .

أرصدة الودائع		اجمالي المراكز المالية (أ)		بيانات
للبنوك التجارية	للجهاز المصرفي (ب)	للبنوك التجارية	للجهاز المصرفي	
مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	
%	%	%	%	
* تطور المراكز المالية وأرصدة الودائع :				
٩٥٤	٢١٣٠	٢٢٢٢	٤٠٣١	ديسمبر ١٩٧٦
٩٠٢	٦٢٣٧	٧٠٢٨	١٠١١٦	يونيو ١٩٨٠
٨٦١	٥٥٥٩٥	٦٤٥٦٤	٨١٩٠٦	يونيو ١٩٩٠
* متوسط معدلات النمو السنوية (المركبة) :				
٢٦%	٢٧%	٢٤%	٢٣%	خلال ١٩٧٦ - ١٩٩٠

ملاحظات: (٢) اجمالي المراكز المالية للجهاز المصرفي يعادل المجموع الحسابي لميزانيات البنوك (البنك المركزي ، البنوك التجارية ، بنوك الاستثمار والاعمال ، البنوك المتخصصة) بدون تصفية الحسابات المتبادلة بين البنوك. ويشتمل المركز المالي للبنك على القروض والسلفيات والاستثمارات في الاصول الثابتة والودائع ومخصصات ومكافآت العمال وترك الخدمة .

(ب) غير شاملة لأرصدة الودائع لدى البنك المركزي .

المصدر: بيانات ومتوسطات محسوبة من واقع بيانات البنك المركزي المصرفي (التقرير السنوي ، المجلة الاقتصادية ، التطورات الائتمانية والمصرفية)

اعداد متفرقة .

جدول (٢)

تطور أرصدة الأوراق المالية والاستثمارات (أ) بالجهات المصرفية المصرية خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٩٠

النسبة محافظة الأوراق المالية (ج) %	النسبة إلى إجمالي البنوك (ب) %	النسبة إلى أرصدة الودائع %	النسبة إلى إجمالي المراكز المالية %	الأرصدة بملايين الجنيهات	وحدات الجهاز المصرفي
١٠٠	٢٦١	٤١٨	٢١١	٨٤	ديسمبر ١٩٧٥
١٠٠	١٠٣	٩٢	٥٢	٦٥٥	يونيو ١٩٨٠
١٠٠	١٣٨	١٢٧	٧٤		متوسط الثمانينات (هـ)
١٠٠	١٦٩	١٤٢	٨٤٠	٩٢٧٨	مارس ١٩٩٠
					بنوك التجار:
٩٦٧	٣٧	٤٧	٢٣	٨١	ديسمبر ١٩٧٥
٩٤٠	١٣١	٩٧	٦١	٦١٦	يونيو ١٩٨٠
٩٢٠	١٧	١٣٢	٨٧		متوسط الثمانينات
٩٣١	٢١٣	١٥٥	١٠٥	٨٦٤١	مارس ١٩٩٠
					بنوك الاستثمار والاعمال:
-	-	-	-	-	ديسمبر ١٩٧٥
٥٥	٨٧	٥٩	٢٥	٣٣	يونيو ١٩٨٠
٦٤	٧٤	٨١	٢٩		متوسط الثمانينات
٥٥	٥٨	٧٠	٢٦	٥١٢	مارس ١٩٩٠
					بنوك المتخصصة:
٢٢	٢٠	٩٢	٠٢	٢	ديسمبر ١٩٧٥
١٠	٢٠	٢٥	٠٤	٦	يونيو ١٩٨٠
١٥	٢٢	٧٢	١٤		متوسط الثمانينات
١٤	٢١	٧٧	١٥	١٢٥	مارس ١٩٩٠

ملاحظات: (أ) يقدر معدل النمو السنوي المركب لأرصدة الأوراق المالية والاستثمارات سواء لدى الجهاز المصرفي ككل أو لدى البنوك التجارية بمفردها بنحو ٣٢٪ خلال الثمانينات .

(ب) استخدامات البنوك تتضمن أرصدة الاقراض والخص ومحافظة الأوراق المالية والاستثمارات .

(ج) النسب الواردة بذلك العمود تشير الى الانصبة النسبية لكل وحدة من وحدات الجهاز المصرفي

البنوك التجارية أو بنوك الاستثمار والاعمال أو البنوك المتخصصة) منسوبة الى الاجمالي .

(د) يشمل البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والاعمال والبنوك المتخصصة .

(هـ) متوسط الثمانينات تم حسابه من واقع بيانات كل السنوات ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٩ .

المصدر: بيانات ونسب مجمعة ومحسوبة في ضوء بيانات البنك المركزي المصري المتعلقة بالمراكز المالية وأرصدة الودائع والتمويل المصرفي الواردة في:

- التطورات الائتمانية والمصرفية خلال الفترة يناير ١٩٧٦ - يونيو ١٩٨٠ .

- المجلة الاقتصادية للمجلد ١٢٩ العدد الثالث، ١٩٨٩/٨٨ .

- المجلة الاقتصادية، المجلد ٣٠، العدد الثالث، ١٩٩٠/٨٩ .

ج - دول (٣)

الائتمان المصرفي وتوزيعه وفقا لطبيعة النشاط
الائتمادي في مصر

الارصدة النسبية للقطاعات				ارصدة الائتمان		وحدات الجهاز المصرفي والسنوات *
تجارة وخدمات واخرى	تجارة	صناعة	زراعة	مليون جنيه	نسبة الى الاجمالي %	
اجمالي الجهاز المصرفي :						
٤٣٦	٣١٤	٤٢٠	١٤٤	١٠٠	٤٤٢	م ١٩٦٠ - ١٩٧٣
٥٤٨	٤٦٩	٣٧٢	٨٠	١٠٠	٢٣٧٠	ديسمبر ١٩٧٥
٦٥	٣٥٠	٢٨٧	٦٢	١٠٠	١٢٧٥٠	يونيو ١٩٨٣
٦٠٠	٢٦٤	٣١٤	٨٦	١٠٠	٤٥٧٢٤	مارس ١٩٩٠
(٥٨٩)	(٣٧٢)	(٣٣٨)	(٧٣)	(١٠٠)	(١٨٧٢٨)	(م ١٩٧٥ - ١٩٩٠)
البنوك التجارية :						
٥٤٩	٤٤٠	٤٢٨	١٣	٩٣٧	٤١٤	م ١٩٦٠ - ١٩٧٣
٥٨٦	٥٠٧	٤٠١	١٣	٩٢١	٢١٨٢	ديسمبر ١٩٧٥
٦٣٢	٤٠٧	٣٤٢	٢٥	٧٤٣	٩٤٧٦	يونيو ١٩٨٣
٥٩١	٣١٦	٣٧٩	٣٠	٦٩٦	٣١٨٣٢	مارس ١٩٩٠
(٦٠٨)	(٣٩٨)	(٣٧٠)	(٢٢)	(٧٧)	(١٤٥٠٨)	(م ١٩٧٥ - ١٩٩٠)
بنوك الاستثمار والاموال :						
١٠٠٠	١٠٠٠	-	-	-	٠٢	ديسمبر ١٩٧٥
٨٨٧	٣٢٦	١٠٤	٠٩	١٤٣	١٨٢١	يونيو ١٩٨٣
٨٠١	٢٤٣	١٨٢	١٧	١٨٠	٨٢١٦	مارس ١٩٩٠
(٨٦٨)	(٤٦٧)	(١٢١)	(١)	(١٢)	(٢٣٤٩١)	(م ١٩٧٥ - ١٩٩٠)
البنوك المتخصصة :						
١٠٠	٢٢	٣٤	٨٦٦	٧٩	١٨٨	ديسمبر ١٩٧٥
٤٧٣	١٠	١٥٦	٣٧١	١١٤	١٤٥٣	يونيو ١٩٨٣
٣٦	٠	١٣٤	٥٠١	١٢٤	٥٦٧٦	مارس ١٩٩٠
(٣٧٢)	(١٨)	(١٢٢)	(٥٠٦)	(١٠٠)	(١٨٧١)	(م ١٩٧٥ - ١٩٩٠)

ملاحظات :

* م (متوسط سنوي) وقد تم حسابه لكل من الفترتين ١٩٦٠ - ١٩٧٣ و ١٩٧٥ - ١٩٩٠ مزواقع كل السنوات المتضمنة في كل فترة .

مصادر : نفس مصادر الجدول رقم (٢) .

جدول (٤)-تطورات نسب الاحتياطي والسيولة الفعلية
لدى البنوك التجارية العاملة في مصر*
(٪ متوسطات سنوية)

متوسط سنوى للفترة :	نسبة الاحتياطي	نسبة السيولة الفعلية	فائض السيولة الفعلى %
١٩٦٠ - ١٩٥٨	١٧ر٩	٣٨ر٠	٨ر٠
١٩٧٣ - ١٩٦١	٢٠ر٠	٤٦ر٨	١٦ر٨
١٩٧٤ - ١٩٧٦	١٥ر٣	٥٣ر٧	٢٣ر٧
١٩٧٧ - ١٩٨٠	١٦ر٥	٦١ر٧	٣١ر٧
١٩٨١ - ١٩٩٠	٣١ر٠	٤٦ر٠	٢٦ر٠
١٩٧٤ - ١٩٩٠	٢٤ر٠	٥١ر٢	٢١ر٢

* لقد الزم قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ البنوك التجارية بأن تحتفظ لدى البنك المركزى بجانب من اصولها فى شكل نقدى نسبته ٢٥٪ (١٥ ٪ منذ يناير ١٩٩١) من اجمالى خصومها الايداعية (نسبة الاحتياطي النقدى) وبأن لاتقل نسبة الاصول النقدية بالاضافة الى الاصول القابلة للتسييل من ٢٠ ٪ (٢٠ ٪ منذ يناير ١٩٩١) (نسبة السيولة القانونية) كما اوجب البنك المركزى فى يوليو ١٩٨٥ على بنوك الاستثمار والاعمال أن تحتفظ لديه بنسبة احتياطي ٢٥ ٪ (١٥ ٪ منذ يناير ١٩٩١) .

والى جانب السيولة المقررة ، لازالت البنوك العاملة فى مصر تلتزم بأن تودع لدى البنك المركزى نسبة ١٥ ٪ من ارصدة الودائع لديها بالعملة الاجنبية فضلا عن نسبة الـ ٣ ٪ المقررة فى اطار ترتيب مبادلة العملة فى نطاق السوق المصرفية الحرة والذى بدأ فى مايو ١٩٨٧ .

* فائض السيولة يعادل ما يجاوز نسبة السيولة المقررة ٣٠ ٪ قبل يناير

١٩٩٠ .

المصدر : متوسطات ونسب محسوبة من واقع بيانات البنك المركزى المصرى :
التقرير السنوى والمجلة الاقتصادية والتطورات الائتمانية والمصرفية
وبيانات البنك الاهلى المصرى : النشرة الاقتصادية لسنوات مختلفة .

جدول (٥) - تطور ارصدة الودائع الادخارية و لأجل لدى البنوك التجارية العاملة فى مصر

(٢)		(١)	سنوات مختارة
اجمالى الودائع الادخارية ولأجل وللتوفير (مليون جنيه) أ		اجمالى الودائع (مليون جنيه) ب	
١	٢	٣	
١	٢	٣	
٣٠٣	٥٦	١٨٤٠	ديسمبر ١٩٥٥
٢٢٩	٩٨٣	٢٩٩٢	،، ١٩٦٠
٤٢٢	٢٤٥٣	٥٨٢٠	،، ١٩٦٥
٤٣٣	٣٢٧١	٧٥٥	،، ١٩٧٠
٤٨٢ ب	٧١٢	١٥٨٢٣	،، ١٩٧٥
٦٤٤	٤١٩٥	٦٥١٧	،، ١٩٨٠
٦٧٨ ج	١٨٢٠٨٠	٢٦٨٧٥	،، ١٩٨٦
٧٣٠ ج	٤٠٥٧٩٠	٥٥٥٩٥٠	مارس ١٩٩٠ د

ملاحظات:

أ - يقدر معدل النمو السنوى للودائع الادخارية ولأجل لدى البنوك التجارية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٠ بنحو ٣٢ ٪ فى المتوسط مقابل ١٨٢ ٪ بالنسبة للودائع الجارية و ٢٧٣ ٪ بالنسبة لاجمالى الودائع لدى البنوك التجارية خلال نفس الفترة .

ب - يقدر النصيب النسبى للودائع الادخارية ولأجل فى اجمالى الودائع لدى البنوك التجارية العاملة فى مصر بأدنى من ٣٩ ٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٥٥ - ١٩٧٣ .

ج - ترتفع النسبة الى ٧٢٧ ٪ فى نهاية يونيو ١٩٨٦ و ٨٢٢ ٪ فى نهاية مارس ١٩٩٠، وذلك عند اضافة الودائع المجمدة او المحتجزة الى رصيد الودائع الادخارية ولأجل .

د - فى نهاية مارس ١٩٩٠ بلغ اجمالى الودائع غير الحكومية لدى البنوك (عدا البنك المركزى) ٥٦٩٦٤ مليون جنيه، كان نصيب الودائع غير الجارية منها ٤٩٨٩٩ مليون جنيه اى بنسبة ٨٦٤ ٪ .

المصدر:

بيانات مجمعة ومحسوبة من واقع بيانات البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى والمجلة الاقتصادية ، سنوات مختلفة .